قَوَانِينُ الصَّرْفِ
لأحمدَ بنِ مُصطفَى الصَّاروخَاني الشَّهير بـ(لَالي)- ت 971 هـ
(تحقيقُ النصف الثاني من الكتاب- من أوّل فصل الفوائد إلى نهاية الكتاب)

عامر فائل محمد بلحاف*

تاريخ تسلُّم البحث : 2018/8/7م تاريخ قبول النشر : 2018/12/12م

الملخص

يحقّق هذا البحث النصف الثاني من كتاب (قوانين الصرف) لأحمد بن مصطفى الصاروخاني الرومي المتوفى سنة (971 هـ)، وهو كتابٌ خاص بتصريف الأفعال للمقبلين على تعلم الصرف العربيّ. ويبدأ هذا الجزء بفصلٍ في الفوائد، تحدّث فيه المؤلف عن الفعل اللازم والفعل المتعدي، ثم انتقل إلى حروف الزيادة، فبعض صيغ الزوائد، ليأتي بعد ذلك بباب مستقل أسماه (باب المعتلات والمضاعف والمهموز)، ذكر فيه حديثًا مفصلاً عن أنواع الإعلال الثلاثة التي من الممكن أن تحدث في الفعل (الحذف والقلب والنقل)، ليتكلم بعدها على المضاعف والأبواب التي يأتي منها، وليختم حديثه بالفعل المهموز وأبوابه.

مقدمة:

وجدتْ المتون النحوية في القرن العاشر الهجريّ رواجًا كبيرًا، إذْ أقبل العلماء على هذه المختصرات رغبةً منهم – على ما يبدو – في التيسير، وتقديم قواعد اللغة للمتعلمين – وبخاصة المبتدئين منهم – ليسهل حفظها وفهمها واسترجاعها بكل يسر، ذلك أنّ المتن يقتصر عادة على الأصول العامة للفن، ويبتعد عن التفصيل والتشعب، فيقرّب بذلك المسائل للمتعلمين، يضاف إلى ذلك أنّ هذه المتون تساعد في ضبط أساسيات العلم، حيث ينحو أصحابها نحو جمع المادة العلمية بعبارة موجزة دقيقة ما يوفّر على المتعلم الجهد والوقت.

من هذا المنطلق حرص أحمد بن مصطفى الصاروخاني الروميّ الشهير بـ (لالي) على تأليف كتاب (قوانين الصرف) متنًا صرفيًّا للمقبلين على تعلّم الصرف العربيّ، عرض فيه القاعدة الصرفية، ثمّ أتبعها بعددٍ كبير من الأمثلة التي تبيّنها، وقد يعمد بعد ذلك إلى شرح بعض الألفاظ التي يراها عسيرة على فهم المتعلم، أو التعريف بمصطلحات لغوية رغبةً منه في تيسير التعلم، وقد ينثر في سياق حديثه عن مسألة صرفية ما بعض الفوائد، من غير أن يحيد عن هدف الكتاب العام وهو الإيجاز.

ويُعنى هذا البحث بتحقيق النصف الثاني من الكتاب (كتاب قوانين الصرف) من أول فصل الفوائد إلى نهاية الكتاب، إذْ سبقني إلى تحقيق النصف الأولّ منه الصديق الدكتور / نواف أحمد حكمي، وقد قدّمت للنص المحقق بتوطئة موجزة عن المؤلف ومنهج التحقيق.

أولاً: المؤلف والمنهج:

أحمد بن مصطفى الصاروخاني (ت 971 هـ) عالم روميّ من أعلام القرن العاشر الهجري اشتُهر بلقب (لالي)[1] ، تتفق المصادر التي ترجمت له بأنّه كان

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية – كلية العلوم والآداب بشرورة – جامعة نجران .

عالمًا مشاركًا في علوم اللغة والشريعة، وأنّه تولى القضاء في موطنه بمدينة (أماسية) [2] ، كما كان حنفيّ المذهب. وله من المصنفات: تحفة الخواص فِي ترجمة درة الغواص للحريري، ودقائق الْميزان في مقادير الأوزان، وشرح قصيدة البردة، وكتاب في الفرائض، وقوانين الصرف، ومجمع القوَاعد ومنبع الفوائد في قواعد الفارسية[3].

ألّف الصاروخاني كتابه (قوانين الصرف) للمبتدئين في فن الصرف العربي، وسلك فيه مسلك الاختصار، ما جعل الكتاب يظهر أقرب للمتن اللغوي، وخصّصه لتصريف الأفعال من غير الأسماء. وقد اعتمدتُ في تحقيقه على ثلاث نسخٍ جميعها مجلوبة من تركيا، متفاوتة من حيث عدد الألواح، ووجود الحواشي كثرةً وقلة، أمّا الأولى فهي نسخة مكتبة الفاتح بتركيا (رقم الحفظ 4757)، وظهر في نهايتها تاريخ النسخ، وهو (ربيع الأوّل من العام 994 هـ)، وأمّا الثانية فهي نسخة مكتبة أزمير بتركيا (رقم الحفظ 690)، ولم تحوِ تاريخ نسخ، بل وُجد في آخرها ختم يبدو أنّه بالتركية لم أتمكّن من قراءته، وأمّا الثالثة فهي نسخة مكتبة Kilicalipasa بتركيا أيضًا وظهر في صفحة غلافها تمليكٌ باسم (محمد بن علي الحقير) ورقم (1013)، وتكرر في صفحاتٍ مختلفة منها ختم وقف باسم (الحاج إبراهيم أفندي).

ثمّ سلكتُ في تحقيق هذا الجزء منه مسلك التحقيق المتعارف عليه عند المحققين من حيث: اتخاذ إحدى النسخ أصلاً – وهي نسخة الفاتح – ونسخها في المتن مع مراعاة قواعد الرسم المعروفة، باستثناء ما يقتضيه رسم المصحف، ومقابلة النسختين (ب) و (ج) بالنسخة الأصل، وإثبات الاختلاف في الحاشية، وتخريج الآيات أو القراءات القرآنية جميعها وهي قليلة، وكتابتها برسم المصحف وحصرها بين قوسين مشجرين ﴿﴾، والعناية بضبط الأمثلة الصرفية وحصرها بين قوسين، ومقابلة الآراء التي ذكرها المؤلف بآراء غيره مع الحرص في هذه المقابلة على نسبة الآراء إلى قائليها في كتبهم، والتعريف بالأعلام الواردة أسماؤهم بالكتاب في الهامش مع الإشارة إلى مصادر تراجمهم، والحرص على عدم التصرف بالنص باستثناء مواضع قليلة جداً تقتضي الإضافة أو التصحيح مع حصر ما أضفته أو صححته بين معقوفين، والاحتفاظ بعنوانات المؤلف فإنْ اقتضت الضرورة وضع بعضها حصرتُ الموضوع بين معقوفين، وإثبات أرقام أوراق المخطوطة وحصرها بين معقوفين أيضًا، ووضع علامات الترقيم المعتمدة في الكتاب .

الصفحة الأولى من (أ)

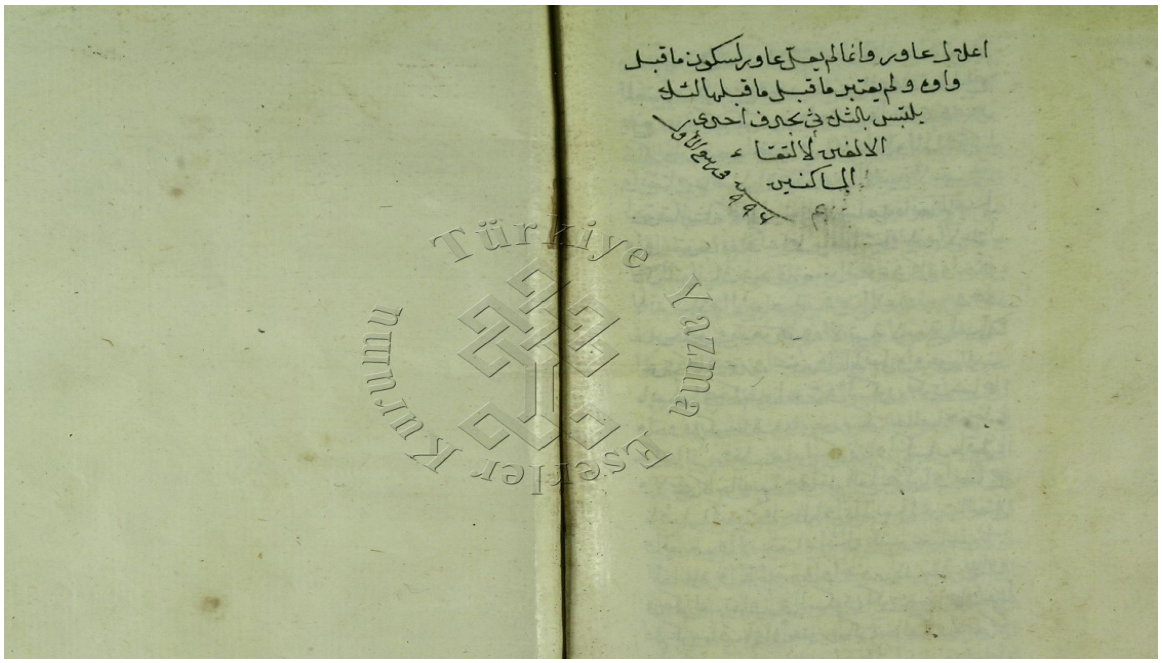

الصحفة الأخيرة من (أ)

ثانيًا: النص المحقق:

فصل في الفوائد:

الفعل إمّا لازم وإمّا متعدٍّ، فاللازم: لا يجيء منه المفعول به والمجهول؛ لأنّ اللازم [18/ب] من الأفعال: ما لا يحتاج إلى المفعول به لحصول الفائدة بدونه، نحو: خرجَ زيدٌ، بخلاف المتعدي، أي: يجيء منه المفعول والمجهول؛ لأنّ الفعل المتعدي يحتاج إلى المفعول به، نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا[4].

والفعل اللازم من الثلاثيّ المجرّد يصير متعديًّا بأحد ثلاثة أسباب:

الأوّل: زيادة الهمزة في أوّله، نحو: أخرجْتُهُ.

والثاني: إتيان حرف الجر في آخره، نحو: خرجتُ به من الدارِ.

والثالث: تضعيف عين فعله، نحو: خرّجْتُهُ.

أمّا إتيان حرف الجر؛ فكما يكون سببًا لتعدية الفعل اللازم من الثلاثي المجرّد، كذلك يكون سببًا لتعدية الفعل اللازم من غير الثلاثيّ، نحو: انطلقتُ به. ويصير (تفعْلل) و(تفعّلَ) متعديًّا بحذف تائهما، فإذا دخلت التاء من : تدحرجَ وتكسّرَ يصير كل واحدٍ منهما متعديًّا.

والفعل المتعدي يصير لازمًا بحذف هذه الأسباب، وكذا يصير الفعل المتعدي لازمًا بنقله إلى باب (انفعلَ) نحو: انكسرَ، وإذا كان فاء الفعل من باب (افتعلَ) حرفًا من حروف الإطباق، وهي (الصاد والضاد والطاء والظاء) يصير تاء (افتعلَ) طاءً؛ لأنّ التاء من مخرج الطاء، نحو: اصطبرَ، أصله (اصتبرَ) بعد نقل (صبرَ) إلى باب الافتعال، قُلبت التاء طاءً، لكون التاء من مخرج الطاء فصار (اصطبرَ)، ويجوز لك[5] أن تقلب الطاء صادًا لاتحادهما في الاستعلائية، فصار (اصصبرَ)، ثم ادغمْ[6] الصاد في الصاد لاجتماع الحرفين من جنس واحد [19/أ]، أولهما ساكن والثاني متحرك، فصار (اصّبرَ). ونحو: (اضطرب) أصله (اضترب)، وبعد نقل (ضربَ) إلى باب الافتعال قُلبت التاء طاءً لما مرَّ، فصار (اضطربَ)، ويجوز لك أن تقلب الطاء ضادًا لاتحادهما في الاستعلائية فصار (اضضرب)، فتُدغم الضاد في الضاد فصار (اضّربَ). ونحو: (اطّرد) أصله (اطتردَ)[7] بعد نقل (طردَ) إلى باب الافتعال قُلبت التاء طاءً لما مرَّ، فصار (اططردَ)، ثمّ أُدغم الطاء في الطاء[8] فصار (اطّردَ). ونحو: (اظّهرَ) أصله (اظتهرَ) بعد نقل (ظهرَ) إلى باب الافتعال قُلبت التاء طاءً لما مرّ، فصار (اظطهرَ)، ثم قُلبت الطاء ظاءً لمساواة بينهما في المخرج والاستعلائية، فصار (اظظهرَ)، فتُدغم الظاء في الظاء، فصار (اظّهرَ)، ويجوز لك أن تقلب الظاء المعجمة في (اظطهرَ) طاءً، ثم ادغمْ الطاء في الطاء فصار (اطّهرَ) بالطاء المهملة.

وإذا كان فاء (افتعل) دالاً أو ذالاً أو زاءً يصير تاء (افتعل) دالاً لقرب مخرج الدال من التاء، نحو: ادّمعَ أصله (ادتمعَ) بعد نقل (دمع) إلى باب الافتعال قُلبت التاء دالاً؛ لقرب الدال من التاء، فصار (ادْدَمع)، ثمّ أُدغم الدال في الدال فصار (ادّمعَ). ونحو: (اذّكرَ) أصله (اذتكر) بعد نقل (ذكرَ) إلى باب الافتعال قُلبت التاء دالاً لما مرّ فصار (اذدكر)، ثمّ أُدغم الدال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها ذالاً معجمةً، فصار (اذّكر)، ويجوز أن يقال: (اذدكرَ) بعد الإدغام. ونحو: (ازدجرَ) أصله (ازتجرَ)، بعد نقل (زجرَ) إلى باب الافتعال قُلبت التاء [19/ب] ذالاً لما مرّ، فصار (ازدجرَ)، ويجوز لك أن تقلب الدال زاءً، ثم تُدغم الزاء في الزاء؛ لاتحادهما في المجهورية وقربهما في المخرج، فيقال: ازّجرَ.

وإذا كان الفاء من (افتعل) واوًا أو ياءً أو ثاءً قُلبت

الواو والياء والثاء تاءً، ثمّ أُدغمت هذه التاء المقلوبة في تاء (افتعل)، نحو: اتّقى؛ أصله (اوتقى) بعد نقل (وقى) إلى باب الافتعال قُلبت الواو تاءً؛ لأنّ الواو لو لم تُقلب تاءً يلزم قلب الواو ياءً؛ لكونها ساكنةً وانكسار ما قبلها، فيصير (ايتقى) [9] ، فيلزم كون الفعل مرةً يائيًّا كما في الماضي، نحو: (ايتعدَ)، ومرةً واويًّا كما في المضارع نحو: (يوتعد)، أو يلزم توالي الكسرات، فلتلك الضرورة تُقلب الواو تاءً، ثمّ أُدغمت التاء في التاء، فصار (اتَّقى). ونحو: اتّسرَ، أصله (ايتسرَ) بعد نقل (يسر) إلى باب الافتعال قُلبت الياء تاءً؛ لأنّه لو لم تُقلب الياء تاءً يلزم توالي الكسرات؛ فلهذا تُقلب الياء تاءً، ثمّ أُدغمت التاء في التاء فصار (اتّسرَ). ونحو[10]: اتّعزَ، أصله (اتتعزَ) بعد نقل (ثعزَ)[11] إلى باب الافتعال، قُلبت الثاء تاءً[12]؛ لاتحاد التاء مع الثاء في المهموسية فصار (اتتعزَ)، ثمّ أُدغمت التاء في التاء فصار (اتّعزَ).

[حروف الزيادة] [13]

اعلم أنّ الحروف التي تُزاد في الأسماء والأفعال عشرة، تجمعها (اليوم تنساه)، وكذا (سألتمونيها)[14]، فإذا وجدتَ كلمةً وكان عددها زائدًا على ثلاثة أحرف، والحال أنّ في هذه[15] الكلمة حرفًا [20/أ] واحدًا من الحروف المذكورة، فاحكم بأنّ تلك الحروف زائدة، إلاّ أن لا يكون لهذه[16] الكلمة معنى بدون تلك الحروف نحو: وسوسَ، فإحدى الواوين أو السينين فيه من هذه الحروف الزوائد زائدة[17] على الثلاثة، مع أنّ هذه لا تعدّ من الزوائد لعدم معنى وسوس بدونها. والزائد هو: الذي ينفع وجوده ولا يضرّ عدمه؛ أي: لا يخلّ المعنى الأصلي عدمه[18].

[معاني أفعل]:

وهمزة (أفعل) تجيء لمعانٍ عشرة:

أحدها[19]: التعدية، نحو: أخرجته، وتعديته بزيادة الهمزة في أوّله كما مرّ.

والثاني: الصيرورة، نحو: أمشى الرجل، أي: صار الرجل ذا ماشية، والماشية هي: الدواب من الفرس والحمار، وعند ذلك المعنى يصير باب الأفعال لازمًا.

والثالث: الوجدان، نحو: أبخلته؛ أي: وجدته بخيلاً، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب متعديًّا.

والرابع: الحينونة[20]؛ وهي كون الشيء ذا وقت يقرب فيه حصوله، نحو: أحصدَ الزرع؛ أي: حانَ وقت حصاده، يعني: قرب وقت حصاد الزرع، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب لازمًا.

والخامس: الإزالة، نحو: أشكيته؛ أي: أزلتُ عنه الشكاية، وعند ذلك المعنى[21] يصير هذا الباب متعديًّا.

والسادس: الدخول في الشيء، نحو: أصبح الرجل، إذا دخل في الصباح، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب لازمًا.

والسابع: الكثرة، نحو: ألبن الرجل، إذا كثر عنده اللبن، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب[22] لازمًا.

والثامن: أنّه يجيء بمعنى[20/ب] استفعل، يعني: بمعنى الطلب، نحو: أعظمته؛ بمعنى: استعظمته، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب متعديًّا.

والتاسع: أنّه يجيء بمعنى التّمكن، أي: القدرة، نحو: أحفرته النهر، أي: مكّنته[23] من حفرة النهر، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب متعديًّا.

والعاشر: أنّه يجيء بمعنى في نفسه لا يُراد به شيء من هذه المعاني، وهو معنى التفضيل، نحو: أشفقَ زيدٌ[24].

[معاني استفعل]:

وسين (استفعل) أيضًا يجيء لمعانٍ عشرة:

أحدها: الطلب، نحو: استغفرَ، أي: طلب المغفرة، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب متعديًّا.

والثاني: السؤال، نحو: استخبرَ، أي: سأل الخبر، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب متعديًّا.

والثالث: التحوّل، نحو: استخلَّ الخمر، أي: تحوّل الخمر خلاًّ، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب لازمًا.

والرابع: الاعتقاد، نحو: استكرمتُهُ، أي: اعتقدتُ أنّه كريم، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب متعديًّا.

والخامس: الوجدان، نحو: استجدتُ شيئًا، أي: وجدتُه جيدًا، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب متعديًّا.

والسادس: التسليم والإذعان، كقولهم: استرجع القومُ، عند المصيبة، أي: قالوا: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، واستسلموا أنفسهم إلى الله، وقبلوا ما أمرهم الله، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب متعديًّا في التقدير[25].

والسابع: الحينونة، نحو: استرفعَ الثوب، أي: قرب وقت استرفاع الثوب، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب لازمًا.

والثامن : أنّه [21/أ] يجيء بمعنى (أفعل) ، نحو : استخرج بمعنى أخرجَ، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب متعديًّا[26].

والتاسع: أنّه[27] يجيء بمعنى (فعل) نحو: استقرَّ بمعنى قرَّ، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب لازمًا.

والعاشر: أنّه يجيء بمعنى (صار)، نحو: استحجرَ الطين، أي: صار الطين حجرًا، وعند ذلك المعنى يصير هذا الباب لازمًا.

[حروف المد واللين والعلة]:

وحروف المدّ واللين والعلة واحدة وهي: الواو، والياء، والألف، وهذه الحروف من حروف الزوائد؛ لأنّها بعض حروف[28] (اليوم تنساه). فاعلمْ أنّ حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى (حروف اللين)، فإذا ناسبت حركة ما قبلها تكون حرف مدّ أيضًا، نحو: يقول، ويكيل، وقال، وإنْ لم تناسب حركة ما قبلها تكون حرف لين فقط، نحو: قول وكيل، فالألف حرف مدّ ولين[29] أبدًا؛ لسكونها وانفتاح حركة ما قبلها، ويكون الواو والياء تارةً حرف لين فقط كما في: قوْل وبيْع، وتارة حرف مد ولين كما في: يقول ويكيل، وتارة ليستا[30] حرف مدّ ولين، بل هما بمنزلة الحرف الصحيح، وذلك إذا وقعتا في أوّل الماضي نحو: وعدَ ويسرَ، وإنّما تُسمى هذه الحروف حروف علة؛ لكثرة تغيراتها من نقصٍ وزيادة وقلب وإبدال[31].

باب المعتلات والمضاعف والمهموز:

فالمعتلات: جمع المعتل، والمعتل : هو الذي وُجد فيه حرف علة، وأنواعه سبعة:

الأول: المعتل الفاء، ويقال له (المثال) ؛ لمماثلته [21/ب] الصحيح في احتمال الحركات، وهو يجيء من خمسة أبواب:

أولها: فَعَلَ يَفْعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر[32] ، نحو: وعدَ يعِدُ وعدًا وموعدًا وعدةً.

وثانيها: فَعَلَ يفعَلُ بفتح العين في الماضي والغابر، نحو: وقعَ يقَعُ وقوعًا ووقيعةً.

وثالثها: فَعِلَ يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، نحو: وجِلَ يَوْجَلُ وجلاً.

ورابعها: فَعُلَ يفعُلُ بضم العين في الماضي والغابر، نحو: وجُهَ يوجُهُ وجاهةً.

وخامسها: فعِلَ يفعِلُ بكسر العين في الماضي والغابر، نحو: ورِثَ يرِثُ وراثةً.

ولا يجيء من (فَعَلَ يفعُلُ) بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر بالاستقراء إلاّ (وجَدَ يَجُدُ) في لغة بني عامر، فحذف الواو في (يجُدُ) في لغتهم مع أنّ الواو لم تقع بين ياء وكسرة؛ لثقل[33] الواو مع ضم ما بعدها عندهم.

والثاني: المعتل العين: ويقال له (الأجوف) لخلو وسطه عن الحرف الصحيح، وهو يجيء من ثلاثة أبواب:

الأول: فعَلَ يفعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر، نحو: قال يقول قولاً ومقالاً ومقالة.

والثاني: فَعَلَ يفعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر، نحو: باعَ يبيعُ بيعًا.

والثالث: [فعِلَ يفعَلُ][34] بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، نحو: خافَ يخافُ خوفًا ومخافةً وخيفةً.

لا يقال: يفهم من هذا الكلام أنّ الأجوف لا يجيء من (فعُلَ يفعُل) [22/أ] بضم العين في الماضي والغابر مع أنّه قد جاء من هذا الباب، نحو: طالَ يطولُ؛ لأنّا نقول إنّه قليل لا اعتداد به.

والثالث: المعتل اللام، ويقال له (الناقص)؛ لنقصان حرف العلة منه في الجزم والوقف، نحو: ليغزُ، واغزُ، وهو لا يجيء من (فعِلَ يفعِلُ) بكسر العين في الماضي والغابر، ويجيء من الخمسة الباقية، نحو: دعا يدعو دعاءً ودعوةً، ونحو: رمى يرمي رميًا ورمايةً[35]، ونحو: رعى يرعى رعيًا ورعايةً ورعيّةً، ونحو: رضي يرضى رضاءً ورضوانًا، ونحو: رخُو يرخو رخاوةً.

والرابع: المعتل العين واللام، ويقال له (اللفيف المقرون)؛ لاجتماع حرفي العلة فيه على وجه المقارنة، وهو يجيء من بابين:

الأول: فعَلَ يفعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر، نحو: شوى يشوي شيًّا، أصله (شويًا).

والثاني: فعِلَ يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، نحو: قوِيَ يقوى[36] قوةً.

والخامس: المعتل[22/ب] الفاء واللام، ويقال له (اللفيف المفروق)[37] ؛ لاجتماع حرفي العلة على وجه المفارقة، وهو يجيء من ثلاثة أبواب:

الأول: فعَلَ يفعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر، نحو: وقى يقي وقيًا ووقايةً.

والثاني: فعِلَ يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، نحو: وجِيَ يَوْجَى وجيًا.

والثالث: فعِلَ يفعِلُ بكسر العين في الماضي والغابر، نحو: ولِيَ يلِي وليًا وولايةً.

والسادس: المعتل الفاء والعين[38]، ولا يُبنى الفعل من هذا النوع أيضًا[39]، وهو مختص بالاسم كـ (بَيْنٍ)[40] ، وهو اسم[41] لمكان، وكـ (يوم)، وهو اسم للنهار، فتارةً يُستعمل للنهار فقط، وتارة للنهار والليل معًا، وكـ (ويل)، وهو اسم لوادٍ في الجحيم.

والسابع: المعتل الفاء والعين واللام: ولا يُبنى الفعل من هذا النوع أيضًا، وهو مختصّ[42] بالاسم، كـ (واو)، و (ياء) أصلهما (ووٌ) و(ييٌ)؛ قُلبت الواو الثانية والياء الثانية فيهما ألفًا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فصار (واو) و(ياي)[43] ، ثمّ قُلبت الياء الأخيرة في (ياي) همزة؛ لوقوعها في الطرف بعد الألف، فصار (ياء) [44]، وهما أي: واو وياء اسم للحرفين.

[الإعلال بقلب الواو والياء ألفًا]:

فاعلمْ أنّ الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفًا، نحو: قال، وكال، أصلهما (قَوَل – وكَيَلَ)، قُلبت الواو والياء فيهما ألفًا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فصار (قال وكالَ)، ونحو: غزا، ورمى، أصلهما (غزَوَ – ورمَيَ)، فإعلالهما كإعلال (قال وكال).

وتقول في تثنية (غزا) و(رمى): غزوا ورميا على الأصل، فلا تقلب الواو والياء فيهما ألفًا مع وجود موجب[45] الإعلال؛ لأنّهما لو قُلبتا ألفًا لزم[46] اجتماع الساكنين: ألف[47] التثنية والألف المقلوبة، فإذا حذفتَ إحداهما[48] يلتبس التثنية بالمفرد. ولا تُقلبان أيضًا في جمع المؤنث الغائبة، وفي المخاطب والمخاطبة، وفي المتكلم نحو: غزونَ، ورمينَ، ونحو: غزوتَ، غزوتُما[23/أ]، غزوتُم، ورميتَ، رميتُما، رميتُم، ونحو: غزوتِ، غزوتُما، غزوتُنَّ، ورميتِ، رميتُما، رميتُنَّ، ونحو: غزوتُ، غزونا، ورميتُ، رمينا؛ لأنّ الواو الساكنة والياء الساكنة لا تُقلبان ألفًا إذا كان سكونهما أصليًّا، لحصول الخفة من سكونهما. أمّا إذا كان سكونهما غير أصليّ بأنْ نقلتَ حركتهما إلى ما

قبلهما، فهما تقلبان ألفًا بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما، نحو: أقامَ، وأباعَ، أصلهما (أقوم) و(أبيعَ)، نُقلت حركة الواو والياء فيهما إلى ما قبلهما؛ لكونهما حرفي علة وما قلبهما حرفًا صحيحًا ساكنًا، فصار (أقوم وأبيع) بسكون الواو والياء، ثمّ قُلبت الواو والياء ألفًا؛ لكونهما متحركتين في الأصل وانفتاح ما قبلهما، فصار (أقامَ) و(أباعَ).

وتقول في جمع المذكر الغائب من الناقص الواوي واليائي: غزَوا، ورمَوا، والأصل فيهما (غزَووا) و (رميوا)، قُلبت الواو والياء ألفًا،؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فصار (غزاوا) و (رماوا)، فاجتمع الساكنان الألف المقلوبة وواو الجمع فحُذفت الألف المقلوبة؛ لدفع اجتماع الساكنين، فبقي (غزَوا) و(رمَوا) بسكون الواو فيهما مع فتح ما قبلهما. ولا يعلُّ تثنية المذكر منهما بل يبقى على الأصل نحو: (غزَوَ) و (رمَيَ) لما مرَّ.

وتقول في تثنية المؤنث منهما[49] (غزَتا) [50] و(رمتا)، أصلهما (غزوتا) و(رميتا)، قُلبت الواو والياء فيهما ألفًا [23/ب]؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فصار (غزاتا) و (رماتا)، فحُذفت الألف المقلوبة لسكونها وسكون التاء، وإنْ كانت متحركةً صورةً لكنّها في حكم السكون؛ لأنّها ساكنة في الأصل لكونها علامة للتأنيث. والتاء الموضوعة للمؤنث في الأفعال تكون ساكنةً كما في (غزوت) و(رميت)، فحُرّكت التاء هنا لألف التثنية فكانت حركتها عارضة، والعارضة كالمعدوم.

وتقول في جمع المؤنث الغائبة من الأجوف (قُلنَ) و (كِلنَ) بضم القاف وكسر الكاف، والأصل فيهما (قوَلنَ) و(كيَلنَ) بفتح الواو والياء على وزن (نصرْنَ) و (ضربْنَ)، قُلبت الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فصار (قالنَ) و (كالنَ)، ثم حُذفت الألف المقلوبة لسكونهما وسكون اللام، فبقي (قَلن) و (كَلنَ) بفتح القاف والكاف، ثمّ نُقلت فتحة القاف في (قَلنَ) إلى الضمة، وفتحة الكاف في (كَلنَ) إلى الكسرة، فصار (قُلنَ) و (كِلنَ)، لتدل ضمة القاف على الواو المحذوفة، ولتدلّ كسرة الكاف على الياء المحذوفة؛ لأنّ المتولد من الضمة الواو، ومن الكسرة الياء، ومن الفتحة الألف. قالوا: وجنس [الواو] [51] الضمة لكونها حاصلةً من الضمتين في المخرج، والياء جنس الكسرة لكونها حاصلةً من الكسرتين في المخرج، والألف جنس الفتحة لكونها حاصلةً من الفتحتين في المخرج.

[الإعلال بقلب الياء واوًا أو الواو ياءً]:

اعلمْ أنّه إذا انكسر ما قبل الياء الساكنة أو المفتوحة تُركت على حالها[24/أ]، فلم تعلّ نحو: خشيَ، وخشيتُ، وإنّما تُركت الياء على حالها في هذين المثالين لعدم وجود شرط الإعلال فيهما؛ لأنّ الإعلال إمّا بنقل الحركة، أو بقلب حرف العلة، أو بحذفها، ولا سبيل لهذه الوجوه في المثالين المذكورين.

وإذا انضمّ ما قبل الياء الساكنة قُلبت الياء واوًا، نحو: أيسر، يوسِرُ، وأصل يوسر (يُيْسر) بضم الياء الأولى وسكون الياء الثانية، قُلبت الياء الثانية واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار (يُوسر).

وتقول في مجهول الماضي من الأجوف: (قِيل) بكسر القاف، والأصل فيه (قُوِل) بضم القاف وكسر الواو، فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو، فصارت القاف ساكنةً، فنُقلت كسرة الواو إلى القاف؛ لكونها متحركةً وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فصار (قِوْل) بكسر القاف وسكون الواو، ثمّ قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار (قِيلَ).

وإذا وقعت في آخر الكلمة واو متحركة وانكسر ما قبلها قُلبت الواو ياءً، نحو: (غَبِيَ)، والأصل فيه (غَبِوَ) بكسر الباء؛ قُلبت الواو ياءً لوقوعها في الطرف وانكسار ما قبلها فصار (غَبِيَ)، وهو من

الغباوة وهي الحماقة وعكس الإدراك. ونحو: (دُعِيَ)، وهو مجهول لـ (دعا)، والأصل (دُعِوَ) بضم الدال وكسر العين، فإعلاله كإعلال (غبِيَ).

وتقول في جمع المذكر الغائب للماضي من مجهول[24/ب] **الناقص:** (غُزُوا) بضم الغين والزاء، والأصل (غزوِوا)، قُلبت الواو ياءً، لوقوعها في الطرف وانكسار ما قبلها، ولا اعتبار لواو الجمع لكونها عارضةً، فصار (غُزيوا)، فأسكنت الزاي لثقل الكسرة قبل ضمة الياء، ثمّ نُقلت ضمة الياء إلى الزاء؛ لكونها حرف علة وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فاجتمع الساكنان: الياء وواو الجمع، فحُذفت الياء، فبقي (غُزوا)، وإنّما لم يحذف الواو؛ لكونها علامة للجمع، والعلامة لا تُحذف.

[الإعلال بالنقل]:

وإذا كان ما قبل الواو المتحركة والياء المتحركة حرفًا صحيحًا ساكنًا نُقلت حركتهما إلى ما قبلهما، نحو: يَقُولُ، ويَكِيلُ، ويَخَاف، والأصل فيهنّ: يَقْوُلُ بسكون القاف وضم الواو، ويَكْيِلُ بسكون الكاف وكسر الياء، ويخْوَفُ بسكون الخاء وفتح الواو، فنُقلت ضمة الواو في (يقول) إلى القاف؛ لكونها حرف علة وما قبلها حرفًا[52] صحيحًا ساكنًا، فصار (يقُول) [53] بضم القاف وسكون الواو. وكذا نُقلت كسرة الياء في (يكيل) إلى الكاف؛ لكونها حرف علة وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فصار (يكِيل) بكسر الكاف وسكون الياء، وإنّما قُلبت واو (يخاف) ألفًا؛ لكون سكونها غير أصليّ، ولكونها متحركةً في الأصل وانفتاح ما قبلها، فنُقلت فتحة الواو إلى الخاء؛ لكونها حرف علة وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فصار (يخَوْف) بفتح الخاء وسكون الواو، ثمّ قُلبت الواو ألفًا؛ لكونها [25/أ] متحركة في الأصل وانفتاح ما قبلها، فصار (يخافُ). وكل واو متحركة وياء متحركة إذا وقعتا في لام الفعل وكان ما قبلهما حرفًا متحركًا أُسكنتا ما لم تكن كلّ واحدة منهما منصوبةً بحرف ناصب، نحو: يغزُو، ويرمِي، ويخشَى، والأصل فيهنّ: يغزُوُ، ويرمِيُ، ويخشَيُ، بضم الواو والياء فأُسكنت الواو والياء لثقل الضمة عليهما، فصار: يغزو ويرمي بسكون الواو والياء، وإنّما قُلبت ياء يخشى ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ويتحرّك[54] الواو والياء إذا كان كلّ منهما منصوبًا بحرف ناصب، نحو: لن يغزوَ، ولنْ يرميَ، ولن يخشى؛ لخفة الفتحة على الواو والياء.

وتقول في تثنية المذكر الغائب للمستقبل من الناقص: يغزوانِ، ويرميانِ، ويخشيانِ، وإنّما لم تُقلب الواو والياء ألفًا في هذه الأمثلة؛ لعدم موجب القلب في: يغزوان ويرميان، ولئلا يلزم اجتماع الساكنين في (يخشيان) [55].

وتقول في جمع المستقبل الغائب من الناقص: يرمونَ، ويغزونَ، ويخشون، والأصل فيهنّ: يرمِيُون، ويغزُوون، ويخشَيُونَ، بضم الواو والياء في الكل، فأُسكنت الياء والواو في (يرميون) و(يغزوون) لاستثقال الضمة عليهما، ولوقوعهما في لام الفعل، وقُلبت الياء في (يخشيون) ألفًا؛ لتحركها وانفتاح الشين، فاجتمع الساكنان أحدهما: الواو والياء[56] في: يرميون، ويغزوون [25/ب]، والألف المقلوبة في (يخشاون)، وثانيهما: واو الجمع، فحُذف ما كان قبل واو الجمع، فصار (يرمِون) و(يغزُون) و (يخشَون) بكسر الميم وضم الزاء وفتح الشين، ثمّ ضُمّت الميم في (يرمون) لتصحّ واو الجمع، فصار (يرمُون) بضم الميم.

وتقول في واحدة المؤنث المخاطبة من مضارع الناقص الواويّ: (تغزين)، أصله (تغزوين) بضم الزاي وكسر الواو[57] ، فأسكنت الزاي؛ لاستثقال الضمة عليها، وإنْ لم يكن من حروف العلة؛ لوقوع ضمتها

قبل كسرة الواو، فنُقلت كسرة الواو إلى الزاي؛ لكونها متحركةً وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فاجتمع الساكنان: الواو والياء، فحُذفت الواو، فبقيت (تغزِين) بكسر الزاي، وإنّما لم يحذف الياء؛ لأنّها ضمير الفاعل عند العامة كواو (يغزون)، وعلامة الخطاب عند البعض، فعلى كلا التقديرين لم يجز حذفها بالاتفاق، أمّا عند الأخفش[58] فلأنّها علامة، والعلامة لا تُحذف[59]، وأمّا عند العامة فلأنّها ضمير، والضمير لا يُحذف لفوات المقصود بحذفه[60].

[إعلال اسم الفاعل]:

وتقول في اسم الفاعل من الأجوف الواويّ واليائيّ: قائل وكائل، وكان في الماضي (قال)، فزيد الألف بين الفاء والعين لاسم الفاعل، فاجتمع الألفان: ألف اسم الفاعل والألف المقلوبة من الواو، فقُلبت الألف المقلوبة همزة؛ ليزول اجتماع الساكنين ولاتحاد مخرجهما، فصار (قائل)[61]، ولم يُحذف إحدى الألفين لئلا يلتبس [26/أ] بالماضي. وإعلال (كائل) كإعلال (قائل) بلا فرق، فإعلالهما على هذا الوجه يدلّ على أنّ الفاعل مأخوذ من الماضي، وليس كذلك، بل هو مأخوذٌ من المضارع المعلوم[62]، سواء كان من الأجوف أو من [63] غيره، والأصحّ في إعلالهما أنْ يُقال أصلهما: قاولَ وكايلَ، قُلبت الواو والياء ألفًا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولا اعتبار لألف الفاعل، لأنّها ليست بمانعة قوية، فاجتمع الألفان: ألف اسم الفاعل والألف المقلوبة، ولا يمكن حذف إحدى الألفين؛ لأنّه يلتبس بالماضي، فحُرّكت الألف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين فصارت همزة؛ لأنّ الألف إذا حُرّكت صارت همزة، فصار قائل[64] وكائل، وإنّما حُرّكت الألف الثانية دون الأولى؛ لأنّ الألف الأولى علامة، والعلامة[65] لا تُغيّر ولا تُبدّل.

وقد يجيء اسم الفاعل من الأجوف بحذف حرف العلة نحو: هاع [66] بمعنى الخائن، ونحو: لاع، بمعنى: المحترق من الشوق، أصلهما (هايع) و (لايع)، فحُذفت الياء فيهما، فصار (هاعَ) و(لاعَ)[67].

ويجيء[68] بقلب المكان[69] نحو: شاكٍ بمعنى المظهر، أصله (شايك)، نُقل الياء إلى موضع الكاف، والكاف إلى موضع الياء، فصار (شاكي) فاعل[70] ، كإعلال (قاضٍ)، فصار (شاكٍ). ونحو: حادٍ أصله (واحد)، فنُقل الواو إلى موضع لام الفعل، فلمّا لم يكن الابتداء بالألف؛ لكونها ساكنة قُدّم الحاء عليها فصار (حادو) [26/ب]، ثمّ قُلبت الواو ياءً لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فصار (حادي) فاعل، كإعلال (قاضٍ)، فصار (حادٍ).

واسم الفاعل من الناقص الواويّ واليائيّ منصوب في حالة النصب، سواء كان منونًا نحو: رأيتُ غازيًا وراميًا، أو معرّفًا بلام التعريف نحو: رأيتُ الغازيَ والراميَ، فلا يُحذف الياء في كلّ واحد منهما في حالة النصب؛ لخفة الفتحة عليها، وأصل (غازي): (غازو)، قُلبت الواو ياءً؛ لوقوعها في الطرف وانكسار ما قبلها، فصار (غازي). وتقول في حالة الرفع والجر: هذا غازٍ ورامٍ، ومررتُ بغازٍ ورامٍ، والأصل: هذا [71] غازيٌ وراميٌ، ومررتُ بغازيٍ ورامي[72] بالرفع والجر فيهما، فأسكنت الياء فيهما[73] لاستثقال الضمة والكسرة على الياء، فاجتمع الساكنان الياء والتنوين؛ لأنّ التنوين عبارة عن نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة، فحُذفت الياء وبقي التنوين، لأنّه دليل على أصالة الكلمة في الاسمية، فأُعطي التنوين إلى ما قبل الياء، فصار (غازٍ) و(رامٍ)، فإذا أدخلت الألف واللام في حالة الرفع والجر يسقط[74] التنوين؛ لأنّ بينهما تضادًا؛ إذْ الألف واللام تقتضي التعريف والتنوين يقتضي التنكير، وتعود الياء ساكنةً لزوال المانع،

فتقول: هذا الغازي والرامي، ومررتُ بالغازي والرامي.

[إعلال اسم المفعول]:

وتقول في اسم المفعول من الأجوف الواويّ: (مقول)، والأصل (مقْوُول) بسكون القاف وضم الواو الأولى، فنُقلت[27/أ] ضمة الواو إلى القاف؛ لكونها حرف علة وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فاجتمع الساكنان: أحدهما واو الأجوف[75] وثانيهما واو المفعول، فحُذفت إحدى الواوين لدفع اجتماع الساكنين[76] ، والمحذوف عند سيبويه واو المفعول؛ لأنّها زائدة[77] ، وهي أولى بالحذف، وعند أبي حسن[78] الأخفش واو الأجوف[79] ؛ لأنّ واو المفعول علامة، والعلامة لا تُحذف.

وتقول في اسم المفعول من الأجوف اليائيّ: (مكيل)، والأصل (مكْيول) بسكون الكاف وضم الياء، فنُقلت ضمة الياء إلى الكاف؛ لكونها متحركة وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فحُذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والواو، فصار (مكول) بضم الكاف، ثمّ كُسرت الكاف لتدلّ الكسرة على الياء المحذوفة، فلمّا انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار (مكيل) بكسر الكاف.

وإذا اجتمعت الواوان الأولى منها ساكنة والثانية متحركة في اسم المفعول أُدغمت الواو الأولى التي هي واو المفعول في الواو الثانية التي هي لام الفعل لرفع الثقل نحو: (مغزوّ)، أصله[80] (مغزوو)، اجتمع الحرفان من جنس واحد أولهما[81] ساكن والثاني متحرك، فالإدغام واجب، فأُدغمت الأولى في الثانية، فصار (مغزوّ).

وإذا اجتمع الواو والياء: الأول منهما ساكن والثاني متحرك قُلبت الواو ياءً دون العكس؛ لأنّ إبدال الأثقل بالخفيف أولى، وكسر [27/ب] ما قبل الياء الأولى لتصحّ الياء، ثمّ أُدغمت الياء الأولى في الياء الثانية للجنسية، نحو: (مرميّ) و(مخشيّ)[82] ، والأصل (مرمويّ) و(مخشويّ)، قُلبت الواو فيهما ياءً لاجتماع الواو والياء مع سبق إحداهما[83] بالسكون، ثمّ أُدغمت الياء في الياء، فصار (مرمُيّ) و(مخشيّ) بضم الميم الثانية في (مرميّ)، وبضم الشين في (مخشيّ)، ثم أُبدلت ضمة الميم والشين إلى الكسرة لتصبح الياء، فصار (مرميّ) و (مخشيّ)، بكسر الميم في (مرمِيّ) وبكسر الشين في (مخشِّي).

وإذا كان اسم الفاعل والمفعول من الأجوف على وزن (فعول) و(فعيل) يكون إعلالهما كإعلال: مغزوّ، ومرميّ، نحو[84] : عدوّ، وبغيّ، وصبيّ، وشريّ، والأصل فيهنّ: عدوو، وبغوي، وصبيو، وشريي.

[إعلال أمر الغائب والحاضر وتثنيتهما]:

وتقول في أمر الغائب: ليقلْ، والأصل (ليقْول) بسكون القاف وضم الواو، فنُقلت ضمة الواو إلى القاف؛ لكونها متحركةً وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فاجتمع الساكنان: الواو واللام، فحُذفت الواو لكونها حرف علة، فصار (ليقل).

وتقول في أمر الحاضر من الأجوف الواويّ: (قلْ)، والأصل (اُقوُل) بضم الهمزة والواو، فنُقلت حركة الواو إلى القاف؛ لكونها متحركةً وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فحُذفت الواو لسكونها وسكون اللام، ثم حُذفت الهمزة التي أوتيت لسكون القاف بعد حذف حرف[85] المضارعة؛ لحصول الاستغناء عنها بحركة القاف[28/أ].

وتقول في تثنية أمر الحاضر من الأجوف: (قولا)، فعاد الواو لزوال المانع بحركة اللام، أصله (اقولا) بضم الهمزة والواو، فأعلّ كإعلال (قلْ).

وتقول في أمر الغائب من[86] الناقص الواويّ واليائيّ: (ليغزُ) و(ليرمِ) بسقوط الواو والياء. **وفي[87] أمر الحاضر:** (اغزُ) و (ارمِ) بسقوط الواو والياء،

فحُذفت الواو والياء منهما؛ لأنّ جزم الناقص ووقفه بسقوط لام فعله؛ لأنّ حرف العلة بمنزلة الحركة وهي تسقط عند الجزم، نحو: ليضربْ، وعند الوقف نحو: اضربْ؛ فكذا تسقط حرف العلة عند الجزم والوقف.

وفي الناقص الواويّ تُقلب الواو ياءً في مجهول المستقبل، نحو: يُغزى، وكذا في مجهول الأمر والنهي مع عدم انكسار ما قبل الواو فيهنّ تبعًا للماضي؛ لأنّهن فروع الماضي؛ لأنّ الواو في مجهول الماضي يصير ياءً؛ لوقوعها في الطرف وانكسار ما قبلها، نحو: غُزِيَ، والأصل (غُزِوَ).

[إعلال المثال]:

وأمّا **المعتل المثال** فتسقط فاء فعله في معروف المستقبل والأمر والنهي إذا كانت واوًا؛ لوقوعها بين ياء وكسرة من ثلاثة أبواب:

أحدها: فعَلَ يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر، نحو: وعَدَ يعِدُ، أصله (يوعد) سقط الواو لئلا يلزم الصعود والهبوط؛ لأنّ الياء والكسرة سفليان، والواو علويّ بالنسبة إليهما، فحُمل عليه ما وقع بين تاء أو همزة، أو نون وكسرة، نحو: تعِدُ، وأعدُ، ونعدُ[28/ب] للمشاكلة، والأصل فيهنّ: توعد، وأوعدُ، ونوعدُ، فحُذفت الواو فيهنّ للمشاكلة بـ (يعد).

وثانيها: فعَلَ يفعَل بفتح العين في الماضي والغابر ظاهرًا؛ لأنّه بالكسر في المضارع حقيقة، نحو: وهبَ، يهبُ، أصله (يوهِب) بالكسر، فحُذفت الواو لما ذُكر في (يعد)، ثمّ فُتحت الهاء؛ طلبًا لزيادة الخفة، ولأجل حرف الحلق؛ لأنّ حرف الحلق ثقيل والفتحة خفيفة.

وثالثها: فعِلَ يفعِل بكسر العين في الماضي والغابر، نحو: ورِث يرِثُ، أصله (يورِث)؛ حُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فصارت (يرث). أمّا الواو التي وقعت بين ياء وكسرة ظاهرًا في باب الأفعال، فهي لم تقع بينهما في الحقيقة، فلم تُحذف نحو: (يوعد)، فإنّ أصله (يؤعد).

وتقول في أمر الحاضر ونهي الحاضر من باب (فعَلَ يفعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر: عِدْ، لا تعدْ، والأصل فيهما: اوعدْ، لا توعدْ، حُذفت واوهما طردًا[88] للباب، ولمّا حُذفت الواو من أمر الحاضر لم تحتج[89] إلى همزة الأمر، فاستغنيت عنها، فصار: عِدْ، لا تعد.

ومن باب (فعَل يفعَل) بفتح العين في الماضي والغابر: هبْ، لا تهبْ، أصلهما (اوهب، لا توهب)، حُذفت واوهما طردًا للباب أيضًا. ومن باب (فعِل يفعِل) بكسر العين في الماضي والغابر: رِثْ، لا ترثْ، أصلهما (اورِث، لا تورث)، حُذفت واوهما طردًا للباب أيضًا، فصار[90] (رِثْ، لا ترث).

وقد تسقط [29/أ] الواو في باب (فعِل يفعَل) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ظاهرًا؛ لأنّه يكسر العين فيهما حقيقة، نحو: وطِئ، يطَأ، ووسِع يسَعُ، والأصل (يوطِئ، ويوسِع) بكسر الطاء والسين، حُذفت الواو فيهما؛ لوقوعهما بين ياء وكسرة، ثمّ أُبدلت كسرة الطاء والسين فيهما إلى الفتحة؛ لكون الكسرة ثقيلة في جوار حرف الحلق، فصار (يطَأ، ويسَعُ) بفتح الطاء والسين، وإذا أزيلت كسرة ما بعد الواو أُعيدت الواو نحو: لم يوعد، ولم يومقْ[91]. وتُثبت الواو[92] في (يفعَل) بفتح العين مثل: وجِل، يوجل، والأمر: ايجل، أصله (اوجلْ)، قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (ايجل)[93] ، فإنْ انضمّ ما قبل الواو أعيدت الواو في اللفظ دون الكتابة، نحو: يا زيدُ ايجلْ، تلفظ بالواو وتُكتب بالياء[94]. وتُثبت الواو أيضًا في (يفعُل) بضم العين نحو: وجُهَ، يوجُه، والأمر: اوجُه، والنهي: لا توجه.

[إعلال اللفيف]

وأمّا اللفيف المقرون، فحكم عين فعله كحكم عين

الفعل الصحيح، فلا يتغيّر بالنقل ولا[95] بالقلب ولا بالحذف، وحكم لام فعله كحكم لام الفعل الناقص، فيتغيّر كتغيّر لام الفعل الناقص، وإنّما لم يكن عين فعله كحكم عين[96] الفعل الأجوف كما كان لام فعله كلام الفعل الناقص؛ لئلا يجتمع إعلالان متواليان في حرفين متتاليين[97] في كلمة واحدة، نحو: طوى يطوي كإعلال: رمى يرمي، وقوي يقوى كإعلال: رضي يرضى[98].

وأمّا اللفيف المفروق فحكم فاء فعله كحكم فاء الفعل المعتل المثال[29/ب]، لأنّه معتل الفاء أيضًا، فتُحذف فاء فعله إذا كان واويًّا من مضارعه في الموضع الذي تُحذف واو مضارع المعتل فيه، وتُثبت فاء فعله في الموضع الذي تُثبت فاء الفعل المعتل فيه. وحكم لام فعله كحكم لام الفعل الناقص؛ لأنّه المعتل اللام أيضًا، فتُحذف لامه في موضعٍ تحذف لام الناقص فيه، وتُثبت لامه في موضعٍ تُثبت لام الناقص فيه، نحو: وقى يقي، فحكم (وقى) كحكم: وعدَ ورمى، وحكم (يقي) كحكم: يعد ويرمي.

وتقول في أمر الحاضر من اللفيف المفروق[99]: قِهْ، أصله (اوقي)، حُذفت الياء علامة للوقف، فبقي (اوق)، فحُذفت فاء فعله للمشاكلة، لما وقع بين ياء وكسرة كما في المعتل المثال، فاستغنيت عن الهمزة لعدم الاحتياج إليها، فبقيت القاف مكسورة، وزيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكر؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن عند الوقف، أو لئلا يلزم الوقف على الحرف الواحد[100] المتحرك.

وتقول في تثنية أمر الحاضر منه: قيا، أصله (اوقيا)، حُذفت الواو لما مرّ، واستغنيت عن الهمزة؛ لعدم الاحتياج إليها، وبقيت الياء على حالها؛ لكونها مفتوحة بعد الحرف المكسور، فصار (قِيا).

وفي جمع المذكر: قُوا، أصله (اوقيوا)، حُذفت الواو واستغنيتَ[101]عن الهمزة، فبقي (قِيُوا) بكسر القاف وضم الياء، فاستُثقلت كسرة القاف قبل ضمة الياء، فنُقلت ضمة الياء إلى القاف؛ لكونها متحركةً وما قبلها[30/أ] حرفًا صحيحًا ساكنًا، فاجتمع الساكنان: الياء وواو الجمع فحُذفت الياء، فصار (قُوا) بضم القاف.

وفي الواحدة المؤنث: (قِي) بكسر القاف، أصله (اوقي)، حُذفت الواو واستغنيت عن الهمزة فبقي (قِيِي)[102] بكسر القاف والياء، فاستُثقلت كسرة القاف قبل كسرة الياء، فنُقلت كسرة الياء إلى القاف؛ لكونها متحركةً وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فاجتمع الساكنان وهما الياءان[103]، فحُذفت الياء الأولى لأنّ الياء الثانية[104] الساكنة علامة، والعلامة لا تُحذف، فصار (قِي).

وفي الجمع المؤنث: (قِينَ)، أصله (اوقِينَ)، حُذفت الواو طردًا للباب واستغنيتَ عن الهمزة لعدم الاحتياج إليها، فبقي (قِينَ) بكسر القاف وسكون الياء.

[وجوه الإعلال في عين الفعل ولامه]:

قاعدة: اعلمْ[105] **أنّ الإعلال في حروف العلة** الواقعة في عين الفعل أو لام الفعل يتصوّر ستة عشر وجهًا، لأنّه يتصور في حروف العلة أربعة أوجه: الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، وكذا فيما قبلها يتصور أربعة أوجه: الحركات الثلاث، والسكون، فاضربْ الأربعة في الأربعة حتى يحصل لك ستة عشر وجهًا: ضمّ حرف العلة مع ضمّ ما قبلها، وضمّ حرف العلة مع كسر[106] ما قبلها[107] ، وضمّ حرف العلة مع فتح ما قبلها، وضمّ حرف العلة مع سكون ما قبلها، وكسر حرف العلة مع ضمّ ما قبلها، وكسر حرف العلة مع كسر ما قبلها، وكسر حرف العلة [30/ب] مع فتح ما قبلها[108]، وكسر حرف العلة مع سكون ما قبلها، وفتح حرف العلة مع ضمّ ما قبلها، وفتح

حرف العلة مع كسر ما قبلها، وفتح حرف العلة مع فتح ما قبلها[109]، وفتح حرف العلة مع سكون ما قبلها، وسكون حرف العلة مع ضمّ ما قبلها، وسكون حرف العلة مع كسر ما قبلها، وسكون حرف العلة مع فتح ما قبلها، وسكون حرف العلة مع سكون ما قبلها. ثمّ اترك الوجه الأخير لتعذّر اجتماع الساكنين، فبقي لك خمسة عشر وجهًا.

الأربعة الأُول: نحو: يغزو، ورضوا، وطالَ، ويقول، والأصل فيهنّ: يغزوُ، ورضيوا، وطَوُل، ويقْوُل، فحُذفت ضمة الواو في (يغزوُ)؛ لكون الضمة ثقيلة على الواو، فصار (يغزو) بسكون[110] الواو، واستُثقلت كسرة الضاد قبل ضمة الياء في (رضيوا)، فنُقلت ضمة الياء إلى الضاد، فاجتمع الساكنان: الياء وواو الجمع، فحُذفت الياء لدفع اجتماع الساكنين، فبقي (رضوا)، وإنّما[111] حُذفت الياء دون الواو؛ لأنّ الواو هنا علامة الجمع والعلامة لا تُحذف. والواو في (طَوُل) قُلبت ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار (طالَ)، قال ابن جني[112]: إنّ حروف العلة المتحركة التي يكون ما قبلها حرفًا صحيحًا مفتوحًا تُسكّن للخفة، ثم تُقلب ألفًا، أي: يعوّض الألف مكان حرف العلة بعد حذفها لاستدعاء فتحة ما قبلها الألف، ولين طبيعة الساكن بالسكون العارض، **لكنّ هذا** [31/أ] **بشروط سبعة:**

الأول: إذا كانت حروف العلة في فعل أو في اسم على وزن الفعل.

والثاني: إذا كانت حركتهنّ أصلية غير عارضة[113].

والثالث: أنْ لا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون.

والرابع: أنْ لا يكون في معنى الكلمة اضطراب.

والخامس: أنْ لا يجتمع فيها إعلالان متواليان في كلمة واحدة إذا أُعلّت.

والسادس: أنْ لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه إذا أُعلّت.

والسابع: أن لا يترك الدلالة على الأصل عند الإعلال.

وإذا اجتمعت هذه الشروط أُعلّت حروف العلة وإلاّ فلا. ويُعلّ مثل (قال) و(دارَ)، أصلهما (قوَلَ) و(دوَرَ)؛ لوجود الشرائط المذكورة فيهما. وأمّا[114] إعلال (ديار) و(قيام) و(سياط) وإنْ لم يكنّ أفعالاً ولا أسماءً على وزن الفعل فللمتابعة؛ فـ (ديار) أصله: (دِوار)، أُعلّ تبعًا لواحده وهو (دار)، وقيام[115] (قِوام)، أُعلّ تبعًا لفعله وهو (قامَ)، وسياط أصله (سِواط)، أُعلّ تبعًا لواحده وهو (سوط)، وواو (سوط) مشابهة بألف (دار) في كونها ساكنة كألف (دار) [116].

ولا يُعلّ أمثال (الحوكة) و(الخونة) لانتفاء الشرط الأول؛ لخروجهنّ عن وزن الفعل بعلامة التأنيث[117]، ولا يُعلّ (دعوا القومَ) لانتفاء الشرط الثاني لطرد حركة حرف العلة؛ لأنّها جاءت لإزالة التقاء الساكنين، ولا يُعلّ (عوِرَ) و(اجتورَ)[118] ؛ لانتفاء الشرط الثالث[119] في (عورَ)، وحركة التاء في (اجتورَ) في حكم السكون[120] ، أي: حكم عين (عوِرَ) في حكم [31/ب] عين (اعورَّ)، وحكم تاء (اجتورَ) في حكم ألف (تجاورَ)[121].

ولا يُعلّ مثل (الحيَوان)[122] بفتح الياء والواو لانتفاء الشرط الرابع[123] حتى تدل حركة عينه – وهو الياء – على اضطراب معناه وحركته[124]. ولم يعلّ (الموتان) وإنْ لم يكن في معناه اضطراب؛ لأنّه محمول على (الحيوان) حملاً للنقيض على النقيض؛ لأنّه نقيضه لغةً[125]. ولا يُعلّ (طوى)؛ لانتفاء الشرط الخامس، حتى[126] لا يجتمع فيه الإعلالان المتواليان في الحرفين الأصليين في الكلمة الواحدة؛ لأنّه يلزم منه الإجحاف، وهو غير جائز بخلاف الإعلالين نحو[127]: (بقي) وهما الإسكان والحذف؛ لأنّهما غير

متواليين، وبخلاف الإعلالين في نحو: (قاضٍ) وهما الإسكان والحذف أيضًا؛ لأنّهما في حرف واحد، وبخلاف الإعلالات في نحو: (غازٍ) وهي القلب والإسكان والحذف؛ لأنّها في حرف واحد أيضًا، وبخلاف الإعلالات في نحو: (إقامة) وهي الإسكان والقلب والحذف؛ لأنّها في حرف واحد أيضًا إنْ حُذفت الألف المقلوبة، أو لأنّ الإعلالين الأولين[128] في حرف واحد من نفس الكلمة، والإعلال الأخير في حرفٍ زائد إنْ حُذفت ألف[129] المصدر. وبخلاف الإعلالين في نحو: (يا قاضٍ دعْ هذا) وهما الإسكان والحذف؛ لأنّهما في كلمتين، وبخلاف الإعلالات في نحو: (يا غازٍ هب هذا)، وهي القلب والإسكان والحذف[32/أ]؛ لأنّ الأولين في حرف واحد من كلمة، والأخير في حرف واحد من كلمة أخرى. ولم يُعلّ (طَويا) وإنْ لم يجتمع فيه الإعلالان لأنّه محمول على (طَوى)؛ لأنّ التثنية فرع المفرد.

ولا [130] **يُعلّ مثل (حيي)** لانتفاء الشرط السادس، حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع؛ أعني: إذا قُلتَ: (حاي) بقلب الياء الأولى ألفًا، يجيء مضارعه (يحاي) بضم الياء الأخيرة[131] . **ولا يُعلّ مثل (القَوَد)** لانتفاء الشرط السابع حتى يدلّ على الأصل، يعني: أنّ (القَوَد) بالواو بمعنى : القصاص، و(القيد) بالياء واحد القيود، فلو أُعلّ (القود) فصار (القاد) لم يُعلم أنّه من القود بمعنى القصاص، أو من القيد[132] ، وإذا تقرّر هذا فلنشرع فيما نحن فيه. ونُقلت ضمة الواو في (يقول) إلى القاف؛ لكونها حرف علة متحركة وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فصار (يقُول)[133].

الأربعة الثانية من خمسة عشر وجهًا نحو: بُيِعَ، وترمين، وخافَ، ويبيع[134] ، والأصل فيهنّ: بِيُع، وترميين، وخوِفَ، ويبْيِعُ، استُثقلت الضمة قبل كسرة[135] الياء في (بُيِع) فنُقلت كسرة الياء إلى الباء؛ لكونها حرف علة وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، فصار (بِيعَ) بكسر الباء، وعند البعض تُسكّن الياء في (بُيِع) للخفة، ثم تُجعل الياء واوًا لضمة ما قبلها ولين طبيعة الساكن، فصار (بوع) [136] ، هذا ضعيف.

واستُثقلت[137] كسرة الميم [32/ب] قبل كسرة الياء في (ترميين)، فنُقلت كسرة الياء إلى الميم، فاجتمع الساكنان وهما ياءان[138] ، فُحذفت الياء الأولى لدفع اجتماع الساكنين[139] ، لأنّ الياء الثانية علامة والعلامة لا تُحذف، فصار (ترمين). والواو في (خوِفَ) قُلبت ألفًا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار (خافَ). ونُقلت كسرة الياء في (يَبْيِع) إلى الباء؛ لكونها متحركةً وما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا؛ لأنّ حرف العلة[140] ضعيف، والحرف الصحيح قوي، فصار (بِيع)[141] بكسر الباء.

الأربعة الثالثة من خمسة عشر وجهًا نحو: (لن يدعو)، و(داعية)، و(باعَ)، و(يخافُ)، والأصل: (داعُوَة)، و(بيع)، و(يخوف)، ولا يُعلّ (لن يدعو)؛ لخفة الفتحة على الواو، ومن ثمَّ لا يُعلّ (غُيَبَة) و(نُوَبَة)، وهما لمبالغة الغائب والنائب، كـ (ضحكة) لمبالغة الضاحك. وقُلبت الواو في (داعوة) ياءً لاستدعاء ما قبلها الياء، ولين طبيعة الفتحة[142]، فصار (داعية). ولا يُعلّ مثل (دِول) مع أنّ واوه مفتوحة وما قبلها مكسور؛ لأنّ الأسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تُعلّ لخفتها إلاّ إذا كان الاسم على وزن الفعل يجوز إعلاله نحو (دار) أصله (دوَرَ). والياء في (بِيعَ) قُلبت ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار (باع). ونُقلت[143] فتحة الواو في (يخوَفُ) إلى الخاء، ثم قُلبت الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار (يخاف).

والثلاثة [33/أ] **الباقية من خمسة عشر وجهًا** نحو: موسر، وميزان، أصلهما (مُيسر)، و(موزان)، ونحو (قوْلَ)، قُلبت الياء في (ميسر) واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، ولين طبيعة الساكن، واستدعاء ضمة ما قبلها[144] الواو فصار (موسر). وقُلبت الواو في (موزان)[145] ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لأنّ حرف العلة إذا سُكّن جُعل من جنس حركة ما قبله، للين طبيعة الساكن، فصار (ميزان) [146]. ولا يُعلّ (قَوْل) لخفة الفتحة والسكون، وعند البعض يجوز قلب الساكنة المفتوحة ما قبلها ألفًا لزيادة الخفّة، نحو (القالَ) و(الباع)، أصلهما (القول) و(البيع)[147]. ويُعلّ مثل (أغزيتُ) أصله (أغزوتُ) مع أنّ واوه ساكنة وما قبلها مفتوح لوقوعها رابعة، أو تبعًا لـ (يغزي) المعروف[148] ، كما يُقلب واو (يُغزى) المجهول تبعًا لـ (يغزِي)[149].

فصل في المضاعف:

والمضاعف في اللغة: اسم مفعول من (ضاعف يضاعفُ). وفي الاصطلاح: هو أن يجتمع الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة واحدة نحو: مدَّ، والرّحمن، أو في كلمتين نحو: ﴿ألم أقُل لكم﴾[150] و﴿أخرجَ شَطأه﴾[151] ، أو أن يلتقّ أحد المثلين بالآخر في كلمة واحدة قد افترق بينهما بأحد المثلين الآخرين على سبيل الممازجة[152] نحو: زلزلَ، ويقال له الأصمّ؛ لتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام، فالإدغام: إسكان الحرف الأوّل وإدراجه في الثاني، ويقال للحرف الأوّل مُدغمًا، والثاني مُدغمًا فيه[153] [33/ب].

وهو – أي المضاعف – يجيء من ثلاثة أبواب:

الأول: فعَلَ يفعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر، نحو: سرّ يسُرُّ.

والثاني: فعَلَ يفعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر، نحو: فرَّ يفِرُّ.

والثالث: فعِلَ يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، نحو: عضَّ يعَضُّ. ولا يجيء من باب (فعُلَ يفعُلُ) بضم العين فيهما إلاّ قليلاً، نحو: حبَّ يحُبُّ فهو حبيب، ولبَّ يلُبُّ فهو لبيب[154].

فاعلم أنّ اجتماع الحرفين على ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الحرفان متحركين في كلمة واحدة، يجب فيه الإدغام، إلاّ في الأوزان[155] التي يلزم فيها الالتباس، نحو: صَكَكٍ[156] ، وسُرُرٍ، طَلَلٍ، وجُدُدٍ، حتى لا يلتبس بـ: صكَّ، وسرَّ، وطلَّ، وجدَّ. وفي الإلحاقات نحو: جلبب، وقردد، حتى لا يبطل الإلحاق.

والثاني: أن يكون الأول من الحرفين ساكنًا والثاني متحركًا، يجب فيه الإدغام بالضرورة، نحو: (مدّ) على وزن فَعْلٍ، وهو مصدر.

والثالث: أن يكون الثاني من الحرفين ساكنًا والأول متحركًا، فالإدغام فيه ممتنع إذا كان سكونه أصليًا، نحو[157]: مددْتُ، ومددْنا، أمّا إذا كان سكونه عارضًا يجوز الإدغام وعدمه، نحو: لم يمددْ، وامددْ.

وإذا كانت عين الفعل المضاعف ساكنةً ولامه متحركة أو كلتاهما متحركتين، فالإدغام واجب في الصورتين لدفع الثقل الحاصل من التكرار، نحو: مدٍّ، ونحو: مدَّ يمدُّ، والأصل (مدَدَ يمدُدُ)، حُذفت حركة الدال الأولى في (مدَدَ) [34/أ] لأجل الإدغام، ثمّ أُدغمت الدال الأولى في الدال الثانية، فأُعطي التشديد بدلاً عن الحرف المُدغم، فصار (مدّ)[158] ، ونُقلت حركة الدال الأولى إلى الميم[159] في (يمدد) لأجل الإدغام، ثمّ أُدغمت الدال الأولى في الدال الثانية فصار (يمدُّ). وإن كانت عين فعله متحركةً ولامه ساكنة فعدم الإدغام واجب، نحو: مددن، وإنْ كانتا ساكنتين، فحرّكت الثانية وأُدغمت الأولى في الثانية نحو: لم

يمدّ، أصله (لم يمدد)، فنُقلت حركة الدال الأولى إلى الميم؛ لأجل الإدغام، فبقيتا ساكنتين، فحُرّكت الثانية ثمّ أُدغمت الأولى في الثانية، ويجوز تحريك الدال الثانية بالفتح والكسر والضم، أمّا الفتح فلكونه أخفّ الحركات، وأمّا الكسر فلأنّ الساكن إذا حُرّكَ حُرّكَ بالكسر، وأمّا الضم فللإتباع[160] للعين[161].

وتقول في أمر الحاضر من (يفعُل) بضم العين: (مُدّ) بضم الميم والدال، أصله (امدُدْ)، نُقلت حركة الدال الأولى إلى الميم لأجل الإدغام، واستغنيتَ على الهمزة لعدم الاحتياج إليها، فبقيت الدال الأولى والدال الثانية ساكنتين، فحُرّكت الدال الثانية، ثمّ أُدغمت الدال الأولى في الدال الثانية، ويجوز تحريكها بالحركات الثلاث لما مرّ في: لم يمدّ، ويجوز: امدُدْ بالإظهار؛ اكتفاءً بالخفة الحاصلة بسكون[162] الدال الثانية.

ومن (يفعِل) بكسر العين: (فِرّ) بالكسر؛ لأنّه الأصل فيه أو للإتباع، و(فَرّ) بالفتح؛ لأنّ[163] الفتح أخفّ الحركات، والفاء مكسورة فيهما [34/ب]؛ لأنّ الحركة المنقولة إليها كسرة، ويجوز (افرُر) بالإظهار لما مرّ.

ومن (يفعَل) بفتح العين: (عضَّ) بالفتح للخفة أو للإتباع، و(عِض) بالكسر؛ لأنّه الأصل فيه، والعين مفتوحة فيهما؛ لأنّ الحركة المنقولة إليها فتحة، ويجوز: (اعضض) بالإظهار لما مرّ.

وتقول في الماضي والمضارع من المضاعف من باب الأفعال: (أحبَّ يحبُّ)، والأصل (أحببَ يُحْبِبُ)، فنُقلت حركة الباء الأولى إلى الحاء فيهما لأجل الإدغام، ثمّ أُدغمت الباء[164] في الباء الثانية، وأُدخل بدله التشديد، فصار (أحبَّ يحبُّ)، فلم تسقط الهمزة في (أحبَّ)؛ لأنّها للقطع لا للوصل.

وفي أمر الحاضر: (أحِبَّ) بفتح الباء أو بالكسر، أمّا الفتح فللخفة، وأمّا الكسر فللأصالة، والحاء مكسورة لأنّ الحركة المنقولة إليها كسرة، ولم تسقط الهمزة لأنّها همزة باب الأفعال، ويجوز (أحبِبْ) بالإظهار اكتفاءً بالخفة الحاصلة بسكون الباء الثانية، وكلّما أدغمتَ حرفًا في حرف ادخلْ بدل ذلك الحرف المُدغم تشديدًا في الحرف المُدغم فيه.

فصل في المهموز:

والمهموز: ما فيه همزة أصلية[165]، وهو يجيء على ثلاثة أضرب: مهموز الفاء، ومهموز العين، ومهموز اللام. **فالأوّل: يجيء من خمسة أبواب:**

أحدها[166]: فعَلَ يفعُلَ بفتح العين في الماضي وضمّها في الغابر، نحو: أخذَ يأخُذُ أخذًا، وآجَ يؤُجُّ أجيجًا، وآلَ يؤولُ أوْلاً ومآلاً، وأدّ يؤدُّ أدوًا.

وثانيها: فعَلَ يفعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها [35/أ] في الغابر، نحو: أجنَ يأجِنُ أجونًا، وأنّ يئنُّ أنينًا، وآضَ يأيِضُ أيضًا، وأتى يأتي أتيًا وإتيانًا، وأوى يأوي أويًّا.

وثالثها: فعَلَ يفعَلُ بفتح العين في الماضي والغابر، نحو: أبى يأبى إباءً وإباءةً.

ورابعها: فعِلَ يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، نحو: أدِبَ يأدَبُ أدبًا، وأوِدَ يأوَدُ أودًا، وأذِيَ يأذَى أذىً وأذاةً وأذيّةً.

وخامسها: فعُلَ يفعُلُ بضم العين في الماضي والغابر، نحو: أَنُثَ يأنُثُ إناثةً.

والثاني يجيء أيضًا من خمسة أبواب:

الأوّل: فعَلَ يفعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر، نحو: يأَسَ ييؤُسُ يُؤسًا.

والثاني: فعَلَ يفعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر، نحو: زأَرَ يزئِرُ زأرًا وزئيرًا، ووألَ يألي وألاً، ووأى يأوِي[167] وِأْيًا.

والثالث: فعَلَ يفعَلُ بفتح العين في الماضي والغابر، نحو: دأبَ يدأَبُ دأبًا ودؤوبًا، ورأى يرأى رأيًا ورؤية.

والرابع: فعِلَ يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها

في الغابر، نحو: بَئِسَ يبأسُ بؤسًا[168]، ويئِسَ ييأَسُ يأسًا ويآسةً.

والخامس: فعُلَ يفعُل بضم العين في الماضي والغابر، نحو: لؤُم يلؤُمُ لؤمًا.

والثالث يجيء أيضًا من خمسة أبواب:

الأوّل: فعَلَ يفعُلُ بفتح العين في الماضي وضمّها في الغابر، نحو: برَأ يبرُؤ برءًا وبروءًا، وساء يسوءُ سوءًا ومساءةً.

والثاني: فعَل يفعِلُ بفتح العين [35/ب] في الماضي وكسرها في الغابر، نحو: هنَأ يهنِئ هنوءًا وهناءً، وجاءَ يجيء جيئًا وجيئةً ومجيئًا.

والثالث: فعَلَ يفعَل بفتح العين في الماضي والغابر، نحو: قرَأ يقرَأ قراءةً، ووجأ يوجَأ وجاءً.

والرابع: فعِل يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، نحو: برِئ يبرَأ براءةً، ووطِأ يوطَأ وطأً ووطاءً ووطأةً ووطاءةً، وشاء يشاء شيئًا وشيأةً ومشاءةً ومشيئةً.

والخامس: فعُلَ يفعُلُ بضم العين في الماضي والغابر، نحو: بطُأ يبطُؤ بُطاءً، ووضُؤ يَوْضُؤ وضوءًا وضاءةً.

[الهمزة الساكنة والهمزة المتحركة وهمزة بين بين]:

اعلمْ أنّ الهمزة إمّا ساكنة أو متحركة، فإنْ كانت ساكنةً يجوز تركها على حالها؛ لأنّها حرف شديد صحيح، ويجوز قلبها إمّا ألفًا أو واوًا أو ياءً للخفة لشدة الهمزة، فإنْ كان ما قبل الهمزة مفتوحًا قُلبت ألفًا، نحو: (آمنَ) أصله (أَأْمنَ)، وإنْ كان ما قبلها مكسورًا قُلبت ياءً نحو: (إيذنْ) أصله (إِأْذن)، وإنْ كان ما قبلها مضمومًا قُلبت واوًا، نحو: (يُومن) أصله (يُؤمِنُ)[169]. وإنْ كانت الهمزة متحركةً؛ فإنْ كان ما قبلها حرفًا متحركًا لا تتغيّر الهمزة كما لا يُغيّر الصحيح؛ لأنّ حكمها كحكم الحرف الصحيح في احتمال الحركة[170] إذا لم يكن ما قبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا، نحو: قرّاء[171] فهمزته لا تتغيّر بل تبقى على صورتها لقوة طبيعتها، لكن قد تُخفّف بجعلها بين بين؛ لوجود الشرط وهو كونها متحركةً وما قبلها [36/أ] متحركًا أيضًا[172].

وهو – أي: بين بين – أن يجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة بدون القلب والحذف، وهو المشهور، أو يجعل الهمزة بين مخرجها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها بدون القلب والحذف، وهو غير المشهور، فالهمزة تُجعل بينها[173] وبين الألف إن كانت مفتوحة، نحو: سالَ يسال[174]، وتُجعل بينها وبين الواو إنْ كانت مضمومةً نحو: لوم، وتُجعل بينها وبين الياء إنْ كان مكسورة نحو: سُيل، وقس عليه غير المشهور.

ثم اختلفوا في همزة بين بين، فعند الكوفيين ساكنة، وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة[175]. وإنْ كان ما قبل الهمزة المتحركة حرفًا ساكنًا يجوز تركه على حاله لكونه حرفًا صحيحًا، ويجوز نقل حركته إلى ما قبله لإزالة شدة الهمزة، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَلِ القَرِيَةَ﴾[176]، والأصل: ﴿وَسْأَلِ القَرِيَةَ﴾، فنُقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف، فاستغنى عن همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، فحُذفت الهمزة لسكونها وسكون اللام بعدها، ثمّ حُرّكت اللام لدفع اجتماع الساكنين: أحدهما اللام بعدها[177] والثاني: الألف واللام في (القرية)، فصار: ﴿وَاسَلِ القَرِيَةَ﴾. وقد قُرئ بإثبات الهمزة نحو: ﴿وَسْأَلِ القَرِيَةَ﴾، وبتركها نحو: ﴿وَاسَلِ القَرِيَةَ﴾[178].

وتقول في أمر الحاضر من الأخذ والأكل والأمر[179]: خُذْ، وكُلْ، ومُرَّ، والأصل (اؤخذْ [36/ب]، اؤكلْ، واؤمر)، فحُذفت الهمزة الثانية فيهنّ على غير القياس[180]، فاستُغني[181] عن همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، والقياس أنْ تُقلب الهمزة

الثانية بجنس حركة ما قبلها، ويقال: اوخُذْ، واوكلْ، واومرْ، إلاّ أن العرب حذفوا الهمزة الثانية فيما كثر استعماله، فلذا[182] حذفوا الهمزة فيهنّ، فبقي كل واحد منهنّ: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، مع الاستغناء عن همزة الوصل، والتزموا الحذف فيهنّ لكثرة استعمالهنّ. ويأتي باقي[183] تصريف المهموز من الماضي والمضارع واسم الفاعل وغيرها على قياس الصحيح في عدم التغيير لكون الهمزة حرفًا صحيحًا.

ثمّ اعلمْ أنّكَ إذا وجدتَ فعلاً غير صحيح مثالاً كان أو أجوفَ أو ناقصًا أو لفيفًا أو مضاعفًا أو مهموزًا فقسه على الفعل الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها من الأمثلة المختلفة والمطّردة وغيرهما من المذكورات في فصل تصريف الأفعال، فإن اقتضى القياس في تصرفات الفعل[184] الغير الصحيح إلى إبدال حرف مكان حرف، أو نقل حركة حرف من حروف العلة، أو من ملحق حروف العلة إلى الحرف الصحيح، أو إسكان حرف من غير نقل، فافعلِ الإبدال والنقل والإسكان[185] على مقتضى القياس، وإنْ لم يقتضِ القياس الإبدالَ والنقل والإسكان بمنع مانع، صُرّف الفعل غير الصحيح كتصريف الفعل الصحيح، نحو: وعدَ [37/أ]، وخشيَ.

وقد يكون في بعض المواضع لا تتغيّر المعتلات فيه مع وجود المقتضي للإعلال[186] لمانع يمنع عن ذلك نحو: عورَ، واعتورَ، واستوى، وغير ذلك، فإنّ وجود المقتضي فيها قلب الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وبعض هذه الأبنية لا يتغيّر لصحة البناء كما في (استوى) وأشباهه، فإنّما لم يُعلّ واو (استوى) بعد إعلال يائه؛ لئلا يلزم الإعلالان المتواليان في حرفين متوالين في كلمة واحدة؛ لأنّه يلزم الإجحاف بهذين الإعلالين، وهو غير جائز.

وبعض هذه الأبنية لا يتغيّر لعلة أخرى كما في (عورَ، واعتور)، فإنّما لم يعلّ واو (عور) لأنّ ما قبلها في حكم عين (اعورّ) في السكون لكون معناهما واحدًا[187]، فلم يكن ما قبل واو (عور) ساكنًا خالصًا حتى نُقلت حركتها إليه، فقُلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ولا متحركًا خالصًا حتى تُقلب ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فبقيت على حالها.

وإنّما لم يُعلّ (اعورَّ) بالنقل[188] والقلب والاستغناء لئلا يلتبس بمضاعف باب المفاعلة، وإنّما لم يُعلّ واو (اعتورَ)، لأنّ ما قبل واوه في حكم ألف (تعاور) في السكون؛ لكون معناهما واحدًا، فلم يكن ما قبل واو (اعتور) ساكنًا خالصًا ولا متحركًا خالصًا، فبقيت على حالها، ولم يُعلّ (تعاورَ)؛ لعدم إعلال [37/ب] (عاورَ)؛ وإنّما لم يعلّ (عاورَ) لسكون ما قبل واوه، ولم يُعتبر ما قبل ما قبلها؛ لئلا يلتبس بالثلاثي بحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين [38/أ].

تمّ في ربيع الأول 994 هـ

الهوامش:

(1) ينظر: سلم الوصول 263/5، ومعجم المؤلفين 177/2.

(2) ينظر: إيضاح المكنون 247/3، والأعلام 257/1.

(3) ينظر: هدية العارفين 145/1.

(4) ينظر الفرق بين اللازم والمتعدي في: المفتاح في الصرف 56.

(5) في (أ) و (ج) : (ويجوز ذلك)، وفي (ب) : (ويجوز لك) ، وهو ما أُثبت.

(6) ادغم) ساقطة من (ج).

(7) في (ب): (اطّرد) وهو تصحيف.

(8) في (ب) و (ج): (ثم أُدغمت الطاء في الطاء لوجوب الإدغام.(

(9) قال الرضي: "(تق) أمر من (يتقي) بفتح المخففة، وماضيه تَقَى، وأصلهما اتَّقَى يَتَّقِي بالتشديد على افتعل يفتعل من الوقاية، والأصل اوتقى يوتقي، فقلبت الواو في الأولى ياء؛ لانكسار ما قبلها، ثم أبدلت تاء وأدغمت وأبدلت في الثانية تاء، وأدغمت، ولم تحذف لعدم انكسار ما بعدها" . شرح شافية ابن الحاجب 496/4.

(10) في (ب): (نحو) من غير واو.

(11) لا وجود لهذه المادة في معاجم اللغة التي اطّلعتُ عليها!

(12) في (ج): (قُلبت التاء ثاءً)، وهو سهو من الناسخ.

(13) اقتصر المؤلف على بنائين اثنين من الأبنية التي حوت على حروف الزيادة، وهما: أفعل، واستفعل، ثم ذكر معاني حرفي الهمزة والسين، وأهمل معاني بقية الحروف، وكان من الأولى ذكر كل الحروف مع معانيها كما فعل ذلك في: أفعل واستفعل.

(14) هذه الحروف بعضها يُزاد في أول الكلمة وبعضها في الوسط وبعضها في آخر الكلمة، وهناك بعض الحروف تزاد في كل المواضع مثل السين. انظر: المفتاح 86، المفصل 501 – 50.

(15) في (ب): (هذا).

(16) في (ب): (لهذا).

(17) في (أ) و (ج): (وزائدة).

(18) وفي كتاب التعريفات ص 85 هو: "ما سقط في بعض تصاريف الكلمة. "

(19) في (ج): جاء بعد قوله (أحدها) ما يلي: (إلى باب الافتعال قُلبت التاء طاءً لما مرَّ، فصار (اضطربَ)، ويجوز لك أن تقلب الطاء ضادًا لاتحادهما في الاستعلائية فصار (اضضرب)، فتُدغم الضاد في الضاد فصار (اضّربَ). ونحو: (اطّرد) أصله اطتردَ)، وهو سهو من الناسخ.

(20) الحينونة: معناها في قولهم باب الأفعال يجيء للحينونة أي: لإفادة أنه حان وقت يستحق فيه فاعل أَن يُوقع عليه أصل الفعل كأحصد، أَي: حان أَن يحصد أَي قرب وقت حصاده". دستور العلماء 47/2.

(21) في (ب): (الباب) بدل (المعنى).

(22) في (ج): (للباب).

(23) في جميع النسخ: (تمكّنته)، وهو سهو من الناسخ.

(24) في (ج) : (وعند ذلك المعنى يصير لازمًا) ، بعد قوله : (أشفقَ زيدٌ).

(25) قوله: (في التقدير) ساقطٌ من (ب).

(26) في (ب) : (وعند ذلك الباب يصير متعديًا) بتقديم واختصار في العبارة.

(27) في (ب): (أنّه) ساقطة.

(28) في (أ): (بعض الحروف)، وفي (ب) و (ج): (وبعض حروف)، وهو ما أُثبت.

(29) قوله: (فقط، نحو: قول وكيل، فالألف حرف مدّ ولين) ساقطٌ من (أ)، وما أُثبت من (ب) و (ج).

(30) في (ب): (ليسا).

(31) خُتمت هذه الفقرة بقوله:(والله أعلم) في (ب) و (ج).

(32) الغابر: الماضي والمضارع وهو من الأضداد، وقصد به المؤلف هنا المضارع، وفي المعجم الوسيط: الغابر: الباقي.

(33) في (ج): (ثقل) من غير لام.

(34) ساقطة من (أ)، ومثبتة (ب) و (ج).

(35) في (ج): (رماية) من غير واو.

(36) (يقوى) مكرورة في (ج).

(37) في (ب): (المقرون)، وهو تصحيف.

(38) في (أ): (المعتل الفاء والعين واللام)، وفي (ب) و (ج): (المعتل الفاء والعين)، وهو الصواب.

(39) (أيضًا) ساقطة من (ب) و (ج).

(40) (بين) اسم واد بين ضاحك وضويحك، وهما جبلان أسفل الفرش، وقيل: (بين) في بلاد خزاعة. انظر: معجم البلدان 454/5.

(41) (اسم) مثبتة في (أ) و (ج)، وساقطة من (ب).

(42) في (ب): (وهو مختص بغير الاسم)، وهو تصحيف.

(43) في (ب): (ياء)، وهو سهو من الناسخ، كما أنّ العبارة نحويًّا تقتضي: (فصار واوًا أو يايًا)، غير أنّها قد تكون على الحكاية.

(44) في (ب): (ياي)، وهو سهو من الناسخ أيضًا.

(45) في (أ): (موجد)، وفي (ب) و (ج):(موجب) وهو الصواب.

(46) في (ب): (يلزم).

(47) في (ب): (الألف).

(48) في جميع النسخ: (إحديهما).

(49) في (ب): (فيهما).

(50) في (أ): (غزوتا)، وفي (ب) و (ج): (غزتا)، وهو الصواب.

(51) (الواو) ساقطة من: (أ) و (ب) و (ج)، والكلمة مكتوبة في أعلى السطر في: (أ)

(52) (حرفًا) ساقطة من (ب).

(53) في (أ): (يقوم)، والصواب ما أُثبت.

(54) في (ب): (يتحرك) من غير واو.

(55) (في يخشيان) ساقطة من (ب).

(56) (في (ب) و (ج): (الياء والواو).

(57) قال ابن جني: " وكذلك قولهم: أنت تغزين، أصله تغزوين، فنقلت الكسرة من الواو إلى الزاي، فابتزتها ضمتها فصار: تغزين. إلا أن منهم من يشم الضمة أرادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم". الخصائص 3/ 140. وفي الأصل: الزاء بدل الزاي.

(58) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي بالولاء، نحوي، عالم باللغة والأدب، أخذ النحو عن سيبويه، وكان يكبره سنا، من تصانيفه: معاني القرآن، والمقاييس في النحو، توفي سنة 215 هـ .

انظر: أخبار النحويين البصريين40،39، إنباه الرواة 36/2، بغية الوعاة950/1

(59) انظر: التصريح بمضمون التوضيح 2/ 749

(60) انظر: المقتضب 4/ 247 و 248

(61) المقتضب 1/ 99

(62) يرى أغلب التصريفيين أن اسم الفاعل مأخوذ من الماضي، ويرى بعضهم أنّه مأخوذ من المضارع المعلوم سواء كان من الأجوف أو من غيره، وطريق أخذه أن تحذف حرف المضارع من (يقول)، ثم تزيد الألف لاسم الفاعل بين القاف والواو، فيصير قاول، ثم تقلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة محاورة للطرف". ينظر: حل المعقود ص 160

(63) (من) ساقطة من (ب).

(64) في (أ): (حائل)، وفي (ب) و (ج): (قائل) وهو الصواب.

(65) (والعلامة) مكررة في (أ).

(66) في (ب) : (باع)، وفيها : (بايع) بدل (هايع) ، و(باع) الثانية بدل (هاع) الثانية.

(67) منقول بتصرف من كتاب شرحان على مراح الأرواح 132.

(68) (ويجيء) من غير واو في (ب).

(69) القلب المكانيّ في اصطلاح اللّغويّين: هو حلول حرفٍ مكان حرفٍ في الكلمة المفردة بالتّقديم والتّأخير مع حفظ معناها، نحو: اضْمَحَلَّ وامْضَحَلَّ، وعميق ومَعِيقٍ؛ وسحاب مُكْفَهِرٌّ ومُكْرَهِفٌّ، وقاف الأثر وقفاه. انظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية 301.

(70) قال سيبويه في قول الشاعر: (شاكٍ سلاحي في الحوادثِ مُعلِمُ): "يُريد: (شائك)، أَي: ذُو شَوْكَة، قال: فلمّا الْتقت همزتان كان القلب لازما" . الكتاب 116/1.

(71) (هذا) ساقطة من (ب).

(72) قوله: (ومررتُ بغازٍي ورامٍي) ساقطٌ من (ب).

(73) قوله: (فأسكنت الياء فيهما) ساقطٌ من (ب).

(74) في (ب): (سقط) من غير ياء في الأول.

(75) في (ب): (واو الجمع)، وهو تصحيف.

(76) المبرد يجيز إبقاء الواو عند الضرورة، قال: "فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها كراهة للضمة بين الواوين، وذلك أنه كان يلزمه أن يقول مقوُول؛ فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء، هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعا عند الضرورة إذ كان قد جاء في الكلام مثله، فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك" . المقتضب 102/1 و 103 . والرأي يُلمح عند سيبويه؛ إذ قال: "وقد جاء مفعول على الأصل، فهذا أجدر أن يلزمه الأصل، قالوا: مخيوط، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل" . الكتاب 355/4.

(77) انظر: الكتاب 348/4 .

(78) المشهور عنه: أبو الحسن.

(79) انظر: المقتضب 100/1.

(80) في (ب) و (ج): (والأصل).

(81) في جميع النسخ: (أوليهما).

(82) ذكر عبد القاهر الجرجاني أن الأصل في (مَرْمِيّ) هو: مَرْمُوْي، اجتمع الواو والياء، سبقت الأولى بالسكون فانقلبت ياءً، ثم أبدل الضمة كسرة، فأدغم الياء في الياء. انظر: المفتاح في الصرف 78.

(83) في جميع النسخ: (إحديهما).

(84) (نحو) ساقطة من (ب) و (ج).

(85) (حرف) ساقطة من (ج).

(86) في (ب): (في الناقص).

(87) في (ب): (في) من غير واو.

(88) في (ب): (طرادًا).

(89) في (أ): (يجتمع)، وفي (ب) و (ج): (تحتج)، وهو الصواب

(90) (فصار) ساقطة من (ب).

(91) قال ابن عصفور: "والدليل على أنَّ (يَطأُ ويَسَعُ) في الأصل إنَّما هو (يَوْطِئُ ويَوْسِعُ)، ثمّ فُتِحت العين لكون اللّام حرفَ حلق، حَذفُ الواو منهما. ولم يُعتَدَّ بالفتحة لكونها عارضةً. ولو كانت أَصليَّةً لم تُحذَفِ الواو، كما لم تُحذف من: يَوجَلُ ويَوحَلُ" . الممتع الكبير في التصريف121.

(92) قوله: (أُعيدت الواو نحو: لم يوعد، ولم يومقْ. وتُثبت الواو) ساقطٌ من (أ)، ومثبتٌ في (ب) و (ج).

(93) في (ب) بعد (ايجل): (أصله: اوجل).

(94) قال سيبويه: "وأما وجل يوجل ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون: يوجل، فيجرونه مجرى علمت، وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في (توجل): هي تيجل، وأنا إيجل، ونحن نيجل. وإذا قلت: يفعل، فبعض العرب يقولون: بيجل؛ كراهية الواو مع الياء، شبهوا ذلك بأيام ونحوها. وقال بعضهم: ياجل فأبدلوا مكانها ألفاً كراهية الواو مع الياء، كما يبدلونها من الهمزة الساكنة. وقال بعضهم: بيجل، كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقلب الواو ياءً، لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً، ولم تكن عنده الواو التي تقلب مع الياء حيث كانت الياء التي قبلها متحركة، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحد، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر". الكتاب 4/ 111 و 112.

(95) (لا) ساقطة من (ب).

(96) في (ب) و (ج): (كعين) من غير (حكم).

(97) في (ب) و (ج):(متواليتين).

(98) العبارة في (ب) و (ج): (نحو: طوى يطوي، وقوي يقوى، فإعلال طوى يطوي كإعلال رمى يرمي، وإعلال قوي يقوى كإعلال رضي يرضى).

(99) في (أ): (المقرون)، وفي (ب) و (ج): (المفروق)، وهو الصواب.

(100) (الواحد) ساقطة من (ب).

(101) في (ب): (واستثقلت).

(102) في (أ): (قي) بياء واحدة، والصواب ما أُثبت.

(103) في (ب): جاء بعد قوله: (وهما الياءان): "وهما الياء الكلمة والياء المخاطبة."

(104) (الثانية) ساقطة من (ب).

(105) (اعلم) ساقطة من (ب).

(106) في (أ): (وكسرة).

(107) قوله: (ضمّ حرف العلة مع ضمّ ما قبلها، وضمّ حرف العلة

مع كسر ما قبلها) ساقط من (ب).

(108) قوله: (وكسر حرف العلة مع كسر ما قبلها، وكسر حرف العلة مع فتح ما قبلها) ساقط من (ب).

(109) قوله: (وفتح حرف العلة مع كسر ما قبلها، وفتح حرف العلة مع فتح ما قبلها) ساقط من (ب).

(110) (بسكون) مكرورة في (ج).

(111) في (ب): (ولذا) بدل (وإنّما).

(112) هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور، ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة بالموصل، كان إماما في علم العربية، لازم أبا علي الفارسي، وصحبه في أسفاره، من تصانيفه: اللمع، المحتسب، الخصائص، سر صناعة الإعراب، توفي سنة 392هـ ببغداد. انظر: إنباه الرواة 335/2، وفيات الأعيان 72/1، بغية الوعاة 132/2

(113) (غير عارضة) ساقطة من (ب).

(114) في (ب) و (ج): (أمّا) من غير واو.

(115) في (ب) و (ج): (وقيام أصله: قوام).

(116) قال أبو عثمان المازني: "ومثل ذلك: سوط وسياط، وثوب وثياب، وروضة ورياض، لما كانت الواو في الواحد ساكنة، وجاء الجمع وقبل الواو منه كسرة، قلبوها؛ لأن الجمع أثقل من الواحد، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الواحد، والواو مع الكسرة تثقل، ومع هذا فإن حروف المد قد منعن كثيرا" . المنصف 341 . وقد جعل المؤلف إعلال (سياط) تبعا لإعلال واحده، وهو: (سوط)، وعبارة المؤلف غير دقيقة؛ لأن واحده في الأصل لم يعل، بخلاف شارح كتاب (مراح الأرواح) الذي نقل عنه المؤلف بتصرف، فقد جعل الإعلال تبعا لواو واحده؛ لأن واحده لم يعل أصلاً. قال: "ويعل مثل (سياط) أصله: سواط، تبعا لواو واحده، وهو سوط، وإنما قال: لواو واحده، ولم يقل تبعا لواحده كما قال في: (ديار)؛ لأن واحده لم يعل، بل كان في حكم ما أعل بسبب واوه، وهي، أي: واو سوط، وإن لم يعل إلا أنها مشابهة بألف (دار) في كونها ميتة، أي: ساكنة" . شرحان على مراح الأرواح 123 .

(117) قال ابن جني: "ومما ورد شاذًّا عن القياس ومطردًا في الاستعمال قولهم: الحوكة والخونة، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب". الخصائص لابن جني 1/ 124.

(118) قوله: (لأنّها جاءت لإزالة التقاء الساكنين، ولا يُعلّ عورَ واجتورَ). ساقطٌ من (ب).

(119) في (ب) و (ج): (لأنّ حركة العين) بعد قوله: (الشرط الثالث) .

(120) في (أ): (في حكم السكون، أي: حكم السكون)، وهي زيادة من الناسخ .

(121) انظر: شرح الرضي لشافية ابن الحاجب 3/ 99 .

(122) قال ابن جني: "(الحَيَوَان) أصله: (الحَيَيَان) فقلبت الياء التي هي لام واوًا؛ استكراها لتوالي الياءين ليختلف الحرفان، هذا مذهب الخليل وسيبويه وأصحابهما إلا أبا عثمان فإنه ذهب إلى أن (الحيوان) غيرُ مبدل الواو، وأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعلٌ" . سر صناعة الإعراب 238/2.

(123) في (ج): (وهو الياء) بعد قوله: (الشرط الرابع) .

(124) انظر: شرح شافية ابن الحاجب 723/2.

(125) انظر: شرحان على مراح الأرواح 124.

(126) في (أ): (يعني) بدل (حتى)، والمُثبت من (ب) و (ج).

(127) في (ب): (في) بدل (نحو)، وفي (ج): (في نحو) .

(128) (الأولين) ساقطة من (ب) .

(129) في (ب): (إنْ حُذف الألف)، وفي (ج): (إنْ حُذفت ألف المصدر) .

(130) في (ب): (لا) من غير واو .

(131) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف 107، وشرحان على مراح الأرواح 125.

(132) انظر: شرحان على مراح الأرواح 125.

(133) في (أ): (يقوم)، وفي (ب) و (ج): (يقول)، وهو الصواب.

(134) في (ب) و (ج): (وتبيع) .

(135) في (ب): (استثقلت الضمة الياء قبل كسرة الياء) .

(136) في هذه الحركة ثلاث لغات، الأولى: إخلاص الكسرة كقراءة الجماعة. الثانية: الإشمام، وهي قراءة الكسائي ومن تابعه فإنهم يشمون الكسرة صوت الضمة؛ حرصًا على البيان، الثالثة: إخلاص الضم، وهو أن يقول القائل: قول القول، وبوع المتاع، وأنشد ابن الأعرابي:

لَيتَ وَمَا يَنفعُ شَيْئًا ليتُ

ليتَ زَمانًا بُوعَ فَاشْتريتُ

انظر: شرح المقدمة المحسبة372/2، شرح الكافية الشافية 605/2.

(137) في (ب): (استثقلت) من غير واو .

(138) في (أ): (ياءان)، وفي (ب) و (ج): (الياءان).

(139) في (ب) و (ج): (دون الثانية) بعد قوله: الساكنين.

(140) في (ب): (علة) من غير أل .

(141) في (ب): (يَبْيِع) .

(142) في (أ): (الخفة)، وفي (ب) و (ج): (الفتحة)، وهو ما أُثبت.

(143) في (أ) و (ج): (نقلت)، وفي ب: (ونُقلت) وهو ما أُثبت.

(144) قوله: (ولين طبيعة الساكن، واستدعاء ضمة ما قبلها) ساقطٌ من (ب).

(145) في (ج): (وقُلبت الواو في موسر، وقُلبت الواو في موزان)، وهو سهو من الناسخ.

(146) قال الرضي: "وتُقْلَبُ الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها للمناسبة، نحو: ميزان وميقات، أصله: مِوْزان ومِوْقات، من: الوزن والوقت، قُلبت الواو ياء للمناسبة وطلب الخفة. وإذا انضم ما قبل الياء قلبت واوا، نحو: مُوقِظ ومُوسِر، أصله: مُيْقِظ ومُيْسِر، من: اليقظة واليسر، قلبت الياء واوا؛ للمناسبة وطلب الخفة، وهذان الأصلان، أعني: وجوب قلب الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ووجوب قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، مطردان" . شرح شافية ابن الحاجب733/2.

(147) قال صاحب العين: " لأنّ الياء إذا تحركت تحولت ألفا نحو: القال من القول، والقَاب من القَوْب، وهما في الوزن سَواءٌ لخفَّتهما، فأجروا الواو الظاهرة مُجْرَى الألف لسكونها" . 197/8

(148) قال سيبويه: "كما أنك لم تقل أغزوت؛ إذ كنت تقول: يغزي،

فلم تكن لتجعل فعلت منه بمنزلة الهمزة وسائره كبنات الياء، فأجرى هذا مجرى رمى يرمي" . الكتاب 379/4.

(149) في (أ): (لِغُزِي)، وفي (ب) و (ج): (ليغزِي).

(150) من سورة البقرة 33، ومن يوسف 96، ومن سورة القلم 28.

(151) من سورة الفتح 29. وهذه الآية شاهد على إدغام المتقاربين المتحركين؛ حيث إن الجيم أدغم في الشين؛ لتقارب مخرجهما . انظر: المفصل 551، وشرحان على مراح الأرواح 82.

(152) في (ب): (المخارجة).

(153) انظر: التعريفات 14.

(154) في (أ) و (ج): (حبيب ولبيب)، وفي ب: (حبب ولبب).

(155) في (ب): (الأُول).

(156) الصَّكَكُ: اضْطِرَابُ الرُّكبتين والعُرقوبين مِنَ الإنسان وَغَيْرِهِ . انظر: لسان العرب 456/10 (صكك).

(157) (نحو) ساقطة من (ج).

(158) قوله: (فصار مدّ) ساقطٌ من (ب).

(159) قوله: (إلى الميم) ساقطٌ من (ب).

(160) في (ب) و (ج): (فلإتباع). والإتباع هو: أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها، أو رويها إشباعاً وتوكيداً . انظر: الصاحبي في فقه اللغة: 209.

(161) في (ب): (العين).

(162) في (ب): (بكون).

(163) في (ب) و ج: (لكون) بدل (لأنّ).

(164) في (ب) و (ج): (الباء الأولى)، والباء مكرورة في (ج).

(165) انظر: التعريفات 237.

(166) في (أ): (أحدهما)، وفي (ب) و (ج): (أحدها)، وهو ما أُثبت.

(167) في (ب) و (ج): (يأبِي).

(168) قوله: (بئسَ يبأسُ بؤسًا) ساقطٌ من (ب).

(169) في (ب): (يؤمن أصله يومن).

(170) في (ب): (الحركات).

(171) في (ب) و (ج): (قُرء).

(172) أشار إلى ذلك سيبويه، فقد قال: "اعلم أن كل همزةٍ مفتوحة كانت قبلها فتحةٌ، فإنَّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وتكون بزنتها محققَةً، غير أنَّك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي؛ لأنك تقربها من هذه الألف، وذلك قولك: سأل في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقَّق كما يحقِّق بنو تميم، وقد قرأ قبل، بين بين". الكتاب 541/3 و 542.

(173) في (أ) : (بينهما)، وفي (ب) و (ج): (بينها) وهو ما أُثبت.

(174) في (أ) : (سأل يسأل)، وفي (ب) و (ج): (سأل) فقط.

(175) ذكر في الإنصاف أن حجة الكوفيين هي: "أن همزة بَيْنَ بَيْنَ لا يجوز أن تقع مبتدأة، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة، فلما امتنع الابتداء بها دلّ على أنها ساكنة؛ لأن الساكن لا يُبْتَدأ به، وحجة البصريين هي: أنها تقع مخففة بَيْنَ بَيْنَ في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت كقول الأعشى:

أَأَنْ رَأَتْ رجلا أعشى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ الزَّمَانِ ودَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ" . 598/2

(176) من سورة يوسف 82.

(177) في (أ) : (اللام بعدها)، وفي (ب) و (ج): (اللام) فقط.

(178) قراءة الكسائي وابن كثير بالتسهيل وقراءة الباقين بالهمز . انظر: جامع البيان في القراءات السبع 1009/3، الكامل في القراءات العشر 376.

(179) (والأمر) ساقطة من (ب).

(180) انظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب 50/3.

(181) في (ب) و (ج): (واستغني).

(182) في (ج): (فكذا) بدل (فلذا).

(183) في (باقي) ساقطة من (ج).

(184) في (ج): (فعل) من غير ألْ.

(185) قوله: (حرف من غير نقل، فافعلِ الإبدال والنقل والإسكان) ساقطٌ من (ب) .

(186) في (ب): (الإعلال).

(187) قال أبو عثمان المازني: "ومما يجيء على أصله لأن معناه معنى ما لا يعتل كما جاء (عَوِر، وحَوِل)؛ لأنه في معنى (اعورّ، واحولّ) (اجتوروا، وازدوجوا، واعتوروا، واهتوشوا)؛ لأن معناها (تجاوروا، وتزاوجوا، وتهاوشوا)، ولولا ذلك لاعتل". المنصف 305.

(188) في (ج): (بالفعل).

مصادر التحقيق:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

1- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، مصر، ط 1، 1955م .

2- الأعلام، خير الدين الزركلي ، ط (15)، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، 2002م.

3- إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر، بيروت.

5- إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبي عبد الله، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002م .

6- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، تصحيح: محمد شرف الدين ورفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

7- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، بيروت، 2009م.

8- التصريح على مضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م .
9- التعريفات، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1983م.
10- حل المعقود من نظم المقصود في علم الصرف، محمد بن أحمد بن محمد عليش، اعتناء وتعليق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
11- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية .
12- جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة (رسائل ماجستير)، الإمارات، ، ط1، 2007م .
13- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000م.
14- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم . دمشق، ط1، 1985م .
15- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (حاجي خليفة)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، 2010م.
16- الشافية في علم التصريف، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط 1، 1995م.
17- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد الإستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2004م .
18- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1982م.
19- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، د. ط. ت.
20- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شرح مراح الأرواح لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، وبهامشه: الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط 1، 1959 م.
21- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1997م.
22- ظاهرة القلب المكاني في العربية، عبد الفتاح الحموز، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ط 1 ، 1986م.
23- العين، الخليل بن أحم الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط . ت .
24- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 2004م.
25- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، عناية وتصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3 1999 م.
26- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م .
27- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
28- المفتاح في الصرف، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، حققه وقدم له: علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1987م .
29- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م .
30- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1964م .
31- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي الهُذَلي اليشكري، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط 1، 2007 م.
32- الممتع الكبير في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
33- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث، مصر، ط1،1954م .
34- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1951م.
35- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

Investigating Ahmed Bin Mustafa Al-Sarukhani 's Book "Rules of Morphology" (the second part of the book from the chapter of AL-Faweid till the end of the book)

Amer Fail Mohammad Bal-Haaf

Abstract

This research investigates the second half of the book "Rules of Morphology" by Ahmed Ben Mustapha Al-Sarukhani Al-Rumi who died in the year 971 AH. This book is about the rules of verb conjugations for those who want to learn Arabic verbs. This section begins with the chapter Faweid "benefits", in which the author described the transitive and intransitive verbs. Then he described al-ziadeh "adding letters to the verbs". Finally the authors ended his book with an independent chapter entitled Mo'talaat wal Modha'af wal Maahmooz "the vocalic verbs, verbs that have double letters and verbs that have the glottal stop sounds" and he described all the types of such verbs.